جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الإقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم الإقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

بـعنـــوان:

مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

"دراسة حالة عينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال الفترة (2010-2023)"

من إعداد الطالبتين:
ريان ببه
إيمان بلكحل

نوقشت وأجيزت بتاريخ:27 ماي 2025

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة: بوخلالة سهام (أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الأستاذة: بن زيد ربيعة (أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذة: مليسي منال(أستاذة محاضرة قسم ب بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان: العلوم الإقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
فرع علوم الإقتصادية تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

بـعنـــوان:

مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

"دراسة حالة عينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال الفترة (2010-2023)"

من إعداد الطالبتين:
ريان بيه
إيمان بلكحل

نوقشت وأجيزت بتاريخ:27 ماي 2025

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذة: بوخلالة سهام (أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الأستاذة: بن زيد ربيعة (أستاذة محاضرة قسم أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الأستاذة: مليسي منال(أستاذة محاضرة قسم ب بجامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024

إهداء

إلى نفسي:

لكل لحظة صبر, وكل حلـــــــم سعيت خلفه هذه الثمرة هي شهادة إمتنان لرحلتي وإيمـــان لا ينكـــــــسر بأن التـــعب لا يضيع.

إيمان

إهداء

"واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين "

الحمد لله عند البدء وعند الختام من قال انا لها نالها

لقد كانت طريقا مليئة بالإخفاقات والخوف والنجاحات فانا فخورة بكفاحي وتحقيق احلامي.. فخورة جدا بريان.

لحظة لطالما انتظرتها وحلمت بها في حكاية اكتملت فصولها الى من علمني العطاء وبدون انتظار الى من احمل اسمه بكل افتخار الى من كلله الله بالهيبة والوقار والدي العزيز، الى حبيبتي قرة عيني الى بطلة حياتي الى من كانت دعواتها الصادقة سر نجاحي والدتي العزيزة.

الى اخوتي "احمد صهيب،زياد، مسعودة "سندي في الحياة ادامكم الله ضلعا ثابتا لي..

الى من كان رفيق دائم وسند لا يمل ولا يكل الزوج المستقبلي "عبد الواحد "

الى اخوتي الذين لم تنجبهم والدتي " فطيمة، أروى،منال،خديجة.. "ورفيقة المسيرة والدرب ايمان الغالية.

الى كل افراد عائلتي والاستاذة الافاضل الذين قدموا لنا يد المساعدة.

الى كل هؤلاء اهدي هدا العمل وفقني الله واياكم الى الخير.

ريان

شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكر الله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع، نتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة **"بن زيد ربيعة"**على النصائح التي أسدتها، والتوجيهات التي قدمتها لنا طوال مدة البحث .كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة.

ريان و إيمان

الملخص :

تهدف هاته الدراسة لتوضيح مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال الفترة 2010-2023، وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة إتبعت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الإطار النظري، كما تم إستخدام نموذج قياسي يعتمد على بيانات البانل حيث تم إعتبار المؤشرات " مؤشر إنتشار الخدمات المصـــــرفية OP ومؤشر إنتشار بطاقات الإئتمان CP ومؤشر إنتشار بطاقات الخصم DP "متغيرات مستقلة، والمؤشر الخاص "بإنتشار الحسابات المصرفية BP "متغير تابع، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج هو وجود أثر معنوي موجب لمؤشر إنتشار بطاقات الخصم والخدمات المصرفية عبر الأنترنت على الشمول المالي في حين أنه كان هناك أثر سلبي لمؤشر إنتشار بطاقات الإئتمان على تعزيز الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: تكنولوجيا مالية , شمول مالي , بطاقات خصم, بطاقات إئتمان , حسابات مصرفية .

Abstract

This study aims to clarify the extent to which financial technology contributes to enhancing financial inclusion in MENA countries (Middle East and North Africa) and Sub-Saharan Africa during the period 2010–2023. In order to answer the research question, the study adopted a descriptive and analytical approach within the framework of a comparative methodology. Data from the World Bank were used, relying on key indicators such as the spread of digital financial services, mobile money accounts, and the prevalence of various financial cards, in addition to the growth of digital payment systems. The study concluded that there is a strong link between the spread of digital services and financial inclusion, especially in the presence of factors such as internet access and mobile phone usage. The findings also highlighted the effectiveness of financial technology in enhancing financial inclusion in MENA and Sub-Saharan African countries during the study period

Keywords: Financial Technology, Financial Inclusion, Debit cards ,Credit Cards ,Bank Accounts

الإهداء..... IV
الشكر والتقدير..... VIII
ملخص.....VIII
محتويات البحث..... VIII
قائمة الجداول..... VIII
قائمة الأشكال البيانية.....VIII
قائمةالرموز والاختصارات..... VIII
قائمة الملاحق.....VIII
المقدمة.....أ

الفصل الأول: عرض أدبيات الدراسة والدراسات السابقة

تمهيد..... **04**
المبحث الأول: العلاقة النظرية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي..... 05
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية 05
المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول الشمول المالي 12
المطلب الثالث : ربط العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي 18
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي 27
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة..... 27
المطلب الثاني :مناقشة الدراسات السابقة 32
أولا:المناقشة.....32
ثانيا:أوجه الإتفاق والإختلاف بين الدراسات السابقة 34
ثالثا:الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية 34
رابعا: جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة 34
خلاصة الفصل..... 35

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد..... 37
المبحث الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة..... 38
المطلب الاول : بينات الدراسة ومصادرها 38
المطلب الثاني : منهجية وادوات الدراسة 39

المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة التطبيقية وتحليلها ومناقشتها 39
المطلب الاول : قراءة تحليلية لمدى تطبيق الشمول المالي في دول العينة المختارة 39
المطلب الثاني : تقدير النماذج القياسية 44
المطلب الثالث : تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومنقاشتها 50
خلاصة الفصل..... 51
الخاتمة..... 53
قائمة المصادر والمراجع..... 56
الملاحق..... 59

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مزايا وعيوب التكنولوجيا المالية	11
2-1	**الشمول المالي** حسب مؤسسة التحالف الدولي (AFT) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI)	15-14
1-2	توصيف متغيرات الدراسة	46
2-2	نسبة إمتلاك بطاقات الإئتمان للأشخاص فوق 15 سنة (%)	47
3-2	نسبة إمتلاك بطاقات الخصم للأشخاص فوق 15 سنة (%)	49
4-2	نسبة إستخدام ATMs (%)	51
5-2	**الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة**	53
6-2	مصفوفة الإرتباط	54
7-2	تقدير النموذج التجميعي	55
8-2	تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	55
9-2	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	55
10-2	نتائج اختبار likelihood	56
11-2	نتائج اختبار Hausman	56

قائمة الاشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	جوانب التكنولوجيا المالية	06
2-1	خصائص التكنولوجيا المالية	08
3-1	أنواع شركات التكنولوجيا المالية	21
1-2	نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة إئتمان في بعض دولMENA	48
2-2	نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة خصم في بعض دولMENA	49
3-2	نسبة إستخدام الصراف اللآلي ATMs في بعض دولMENA	51

قائمة لأهم الإختصارات والرموز

المصطلح باللغة الانجليزية	المختصر	دلالة المصطلح باللغة العربية
Financial Technology	**Fintech**	التكنولوجيا المالية
Financial Inclusion	**FI**	الشمول المالي
Credit cart penetration	**CP**	إنتشار بطاقات الإئتمان
Debit card penetration	**DP**	إنتشار بطاقات الخصم
Online Banking penetration	**OP**	إنتشار الخدمات المصرفية عبر الأنترنت
Bank Account penetration	**BP**	إنتشار الحسابات المصرفية

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	نموذج التأثيرات الثابتة	
02	البيانات المعتمدة في الدراسة القياسية	

المقدمة

أ- تمهيد

تعد التكنولوجيا المالية financial Technology ثورة في الإقتصاد العالمي و تعد من المفاهيم الحديثة في القطاع المالي ، بما تقدمه من خدمات وتقنيات حديثة ومتطورة مثل الذكاء الصناعي وتحليل البيانات والعملات الرقمية أو المشفرة وتكنولوجيا البلوكتشين وقد ساعدت تلك التقنيات على تمكين المؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا من توسيع نطاق الوصول بخدماتها المالية إلى الفئات غير المشمولة مالياً سواء من الأفراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وهو ما ساعد علي تخفيض تكلفة تقديم الخدمات المالية وتحسين مستويات كفاءتها ،إن التكنولوجيا المالية Fintech تعد من الحلول الرئيسية للنهوض بالقطاع المالي والمصرفي وتعزيز الشمول المالي Financial Inclusion ، حيث تساهم في توفير كافة الإحتياجات المالية والمصرفية وتمهيد سبل الوصول إليها بأسهل الطرق وبأقل تكلفة ممكنة، وذلك لكافة فئات المجتمع ومساعدتهم على كيفية الإستفادة من تلك الخدمات وتوفير الحماية لهم, وقد أدى التطور السريع في المنتجات والخدمات المالية وما لعبه من توفير وتسهيل للمعاملات المالية داخل وعبر الحدود إلى قيام الحكومات والبنوك المركزية وكذلك شركات التكنولوجيا المالية بإنتاج منتجات مالية ورقمية لتلبية إحتياجات الفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود لتحقيق الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية هدا الموضوع وطرحها في التساؤل الجوهري التالي :

ب -طرح الإشكالية:

مامدى مساهمة التكنولوجيا المالية Fintech في تعزيز الشمول المالي FI بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال الفترة (2010-2023)؟

لمعالجة هذه الإشكالية والإحاطة بجوانبها عمدنا إلى تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماهو واقع التكنولوجيا المالية Fintech في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال الفترة من 2010 إلى 2023 ؟
2. هل تساهم التكنولوجيا الماليةFintech في تعزيز الشمول المالي في دول MENA خلال الفترة من 2010 إلى 2023 ؟
3. كيف تسهم التكنولوجيا المالية Fintech في تحسين الوصول للخدمات المالية للفئات المهمشة؟

ج- فرضيات الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث تمت صياغة جملة من الفرضيات كأساس ينطلق منه لمناقشة موضوع البحث

1. تتمتع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA بزيادة واضحة في مستويات الشمول الماليFI وتطوره مقارنة بغيرها من الدول خلال الفترة من 2010 إلى 2023 .
2. تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي FI في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقياMENA خلال الفترة من 2010 إلى 2023.

3. تسهم التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تحسين الوصول للخدمات المالية من خلال توسيع النطاق وتقديم حلول مالية مبتكرة وكذا تخفيض التكاليف.

د-منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

بناءاً على طبيعة الموضوع والإشكال المطروح وللإجابة على الأسئلة الفرعية، وبغية الوصول إلى الأهداف المرجوة في هذه الدراسة، سنحاول إستخدام المناهج المعتمدة في الدراسات المالية والإقتصادية، وعليه فإن المنهج المستخدم سيكون المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على دراسة نقدية وتحليلية، وذلك فيما يتعلق بالفصل الأول من الدراسة المتضمن للعلاقة النظرية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي وكذا الدراسات السابقة حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي إلى جانب إعتماد نموذج قياسي في الجانب التطبيقي من الدراسة يعتمد على بيانات البانل (نموذج التأثيرات الثابتة) بإستخدام برنامج eviews12 .

ه- أهداف الدراسة

تتمثل الأهداف التي نرمي إلى إدراكها فيما يلي:

1.تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحسين الوصول للخدمات المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA.

2 .تقييم أثر إنتشار حلول التكنولوجيا المالية على معدلات الشمول المالي في المنطقة.

3. إستكشاف التحديات والفرص لتعزيز الشمول المالي عبر التكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA.

و -أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور التكنولوجيا المالية كأداة فعّالة لتعزيز الشمول المالي في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA حيث تواجه هذه الدول تحديات كبيرة في دمج الفئات غير المشمولة مالياً ضمن النظام المالي الرسمي، كما تساعد الدراسة في فهم كيف يمكن إستثمار الإبتكار المالي لتحسين الإستقرار الإقتصادي، وتقليل الفجوات الإجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تقديم توصيات لصناع القرار لتعزيز تبني التكنولوجيا المالية بشكل أوسع وأكثر فعالية.

ز- مبررات اختيار الموضوع

إن اختيارنا لموضوع البحث كان وراءه الدوافع التالية:

1. **الدوافع الموضوعية:** هذه الدراسة إستجابة لعدد من الدوافع الأكاديمية والعملية، أهمها:

- ❖ تزايد الإهتمام العالمي والإقليمي بالتكنولوجيا المالية كوسيلة لتعزيز الشمول المالي، خاصة في ظل إرتفاع نسب السكان غير المشمولين مالياً في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA؛

- ❖ الحاجة إلى فهم أعمق لمدى فاعلية أدوات التكنولوجيا المالية مثل المحافظ الإلكترونية، التمويل الجماعي، والخدمات المصرفية الرقمية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية ضمن بيئات تنظيمية متفاوتة؛
- ❖ قلة الدراسات التي تناولت بصورة شاملة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في سياق دول MENA، مما يبرز فجوة بحثية تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها؛
- ❖ أهمية تقديم نتائج علمية تدعم صناع القرار والجهات التنظيمية في تطوير سياسات تسهم في تسريع تبني التكنولوجيا المالية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

2. الدوافع الذاتية:

- ❖ الموضوع ضمن مجال تخصصنا الدراسي؛
- ❖ الرغبة الشخصية في خوض مثل هذه المواضيع الحديثة؛
- ❖ قد تكون محاولة منا في إضافة مرجع جديد في الكلية لفائدة طلبة طور الليسانس و الماستر، نظرا لقلة توفر الدراسات في هذا الموضوع.

ح-إطار وحدود الدراسة

لأجل التركيز على مناقشة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، قمنا بتحديد معالجتنا للموضوع على النحو التالي:

- ❖ **الحدود المكانية:** دراسة حالة عينة مختارة من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA وهي كالتالي :الجزائر،مصر، لبنان،سلطنة عمان ،تونس،المغرب .
- ❖ **الحدود الزمنية:** من 2010إلى غاية 2023.

ط -خطة وهيكل الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع أين تم تقسيم بحثنا إلى فصلين ، وكل فصل إلى مبحثين ، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان عرض أدبيات الدراسة المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول وكذا الدراسات السابقة فتناولنا في المبحث الأول العلاقة النظرية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي بالتطرق إلى تعريف التكنولوجيا المالية ، نشأتها ، أهميتها وخصائصها وكذا بعض المفاهيم والأساسيات حول الشمول المالي والمبحث الثاني شمل الدراسات السابقة حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي ذلك بالتطرق إلى عرض هاته الدراسات ومناقشتها .

أما الفصل الثاني جاء بعنوان نمذجة قياسية لمساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA ،في المبحث الأول كان لتوضيح منهجية ومتغيرات الدراسة والمبحث الثاني لعرض نتائج الدراسة التطبيقية، تحليلها ومناقشتها.

ي - صعوبات الدراسة

- صعوبة تتعلق بإيجاد بيانات ومعلومات دقيقة تساعدنا في إعداد الدراسة.

- قلة المراجع الخاصة بالموضوع خاصة الكتب.

- صعوبة التحليل

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

تمهيد

منذ نهاية القرن الماضي ومع بداية القرن الحالي شهد العالم بأسره إرهاصات بزوغ ما أطلق عليه تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وهو ما أفرز واحدة من أهم التأثيرات التي نجد إنعكاساتها واضحة وجلية على واحدة من أهم الصناعات وهي الصناعة المصرفية خاصة في مجال التكنولوجيا المالية والتي بات إعتمادها يكتسب زخماً كبيراً - يوماً بعد يوم - بين البنوك القائمة وغيرها من الشركات، لقدرتها على إستخدام التقنيات الحديثة وتحقيق الإستفادة منها في توسيع نطاق تقديم الخدمات المالية والمصرفية من خلال إستخدام مجالي المعلومات والإتصالات وما أدى إليه كلا المجالين من ظهور العديد من التطبيقات والحلول المالية والمصرفية المبتكرة، مع تنوع في الخدمات المصرفية المقدمة والتي باتت تتسم في جميعها بالسرعة والأمان وإنخفاض التكلفة .

. وسيتم التطرق لذلك وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي

ترتبط التكنولوجيا المالية بالشمول المالي من خلال دورها في تسهيل وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، فبفضل الإبتكارات مثل التطبيقات البنكية والمحافظ الإلكترونية، أصبح بإمكان عدد أكبر من الناس فتح حسابات وإجراء معاملات مالية بسهولة وبتكلفة أقل لذلك تعتبر التكنولوجيا المالية وسيلة مهمة لمساعدة الفئات التي كانت محرومة من هذه الخدمات، مما يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي وعلى هدا الأساس قمنا بتقسيم هدا المبحث إلى ثلاث مطالب يتناول المطلب الأول منها الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية ويشمل المطلب الثاني مفاهيم أساسية حول الشمول المالي أما المطلب الثالث يتناول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي .

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

من خلال هدا المطلب سنتطرق إلى تعريف التكنولوجيا المالية, نشأتها, خصائصها, أهميتها ، أشكال التقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية ,مزاياها وعيوبها.

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية ونشأتها

أولا:تعريف التكنولوجيا المالية

- **عرف مجلس الإستقرار المالي للتكنولوجيا المالية** على أنها إبتكارات مالية قائمة على التكنولوجيا يمكنها إستحداث نماذج عمل أو تطبيقات أو منتجات جديدة لها تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها إبتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية.[1]
- **وعرفها معهد البحوث الرقمية دبلن:**على أنها" الإختراعات و الإبتكارات التكنولوجية الحديثة في القطاع المالي، لتشمل جملة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك ، فهي عبارة عن تقديم منتجات وخدمات تخضع للتطور التكنولوجي بهدف تحسين نوعية الخدمات المالية والمصرفية التقليدية، عبر إسهامات شركات ناشئة تعاوناً ومنافسة مع مقدمي الخدمات المالية كالمصارف وقد عرف هذا المجال تقدما وإنتشارا منذ سنة2010، ليشمل مجالات عدة منها التثقيف والتعليم المالي، تحويل الأموال، إدارة الإستثمارات وصولا إلى العملات الرقمية المشفرة، ليتجسدّ في تقديم وتطوير الخدمات المالية والمصرفية خاصة، والجوانب الإقتصادية عامة.[2]

---

[1] محمد عبد العليم صابر، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية**، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات،عدد 2974-4326 .

[2]اسيا بن ساسي ,خضرة دحو,حسيني اسحاق ,**علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي** ,مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية,المجلد 05 ,العدد03 ,السنة 2023 ,الصفحة 991_1010.

❖ **وعلى ضوء ما تقدم من تعريفات سابقة ومختلفة لمصطلح التكنولوجيا المالية** يمكن أن نعرف التكنولوجيا المالية Fintech على أنها إستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين وتبسيط طريقة تقديم الخدمات المالية،على سبيل المثال يمكنك الأن إرسال و إستقبال الأموال أو الدفع عبر الهاتف الجوال أو شراء منتجات عبر الأنترنت دون الحاجة إلى الذهاب إلى البنك.

حيث تقوم التكنولوجيا المالية على أربعة جوانب كالتالي [3]:

1) **الجانب المادي:** يمثل البنية التحتية التقنية والوسائل الملموسة التي تستخدم لتشغيل وتقديم الخدمات المالية "الأجهزة والمعدات ,الشبكات والبنية التحتية للإتصالات ,أجهزة الأمان والحماية "

2) **الجانب الإستخدامي**: يمثل كيفية تفاعل المستخدمين والمستفدين من هذه التكنولوجيا في حياتهم اليومية أو في الأعمال ,أي هو الجانب الذي يعني طريقة إستخدام وتطبيق الأدوات والخدمات التي توفرها التكنولوجيا المالية "الخدمات المقدمة للمستخدمين ,تجربة المستخدم ,سلوك المستخدم ".

3) **الجانب العلمي**: يمثل الأسس النظرية والمعرفية والتقنية التي تقوم عليها هذه التكنولوجيا ،ويشمل مجموعة من العلوم والتخصصات التي تتكامل لتطوير حلول مالية وذكية وأمنة "العلوم المالية والإقتصادية ،علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات،الرياضيات والإحصاء ،القانون والتنظيمات المالية ".

4) **الجانب الإبتكاري**:يمثل القدرة على تطوير منتجات حلول جديدة وغير مسبوقة للمشكلات وإحداث تغييرات جذرية في طريقة عمل الأشياء وفتح إمكانيات لم تكن مفتوحة من قبل .

والشكل الموالي يوضح لنا أهم جوانب التكنولوجيا المالية:

شكل رقم 1-1:جوانب التكنولوجيا المالية

المصدر : من إعداد الطالبتين

[3]عبد القادر مطاوي، **متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية**، مجلةأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ، قسم علوم اقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف الجزائر، 10صادرفي جوان2013، ص24.

ثانيا : نشأة التكنولوجيا المالية

كانت نشأة التكنولوجيا المالية وفق المراحل التالية :

- **المرحلة الأولى: (1866-1967)** تم وضع كابل عبر المحيط الأطلسي وإختراع جهاز الصراف الآلي، وقد إجتمعت التكنولوجيا المالية مناجل تفجير الفترة الأولية للعولمة المالية.
- **المرحلة الثانية: (1967-2008)** في هذه الفترة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها في قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية والتي إستخدمتها التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية التقليدية .
- **المرحلة الثالثة: (2008 إلى يومنا هذا):** منذ الأزمة المالية ظهرت شركات ناشئة جديدة والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة لشركات وعامة الناس تسمى بشركات التكنولوجيا المالية .[4]

الفرع الثاني: خصائص التكنولوجيا المالية

لخدمات وتطبيقات التكنولوجيا المالية تأثير كبير على المجتمع والأعمال التجارية من خلال نشر المنتجات المالية المرتبطة بالتكنولوجيا مثل القروض والمدفوعات والتمويل الشخصي وإدارة الأصول وتحويل الأموال والتحويلات والعملات المشفرة وغيرها من الخدمات المالية، فإنتشار وإستخدام التكنولوجيا المالية سيوفر العديد من الفوائد على مستوى الشركة والصناعة فعلى سبيل المثال: "توفر التكنولوجيا المالية تمويل المخاطر للشركات المبتكرة الأصغر، كما أنها تحافظ على العدالة والجدارة بالثقة في المعاملات المالية" وكل هذه الخدمات والمنتجات المالية تتميز بخصائص إجابية تميزها عن الخدمات المالية التقليدية والتي سيتم الإعراج عليها بالتفصيل في النقاط التالية":[5]

1. السرعة في إنجاز المعاملات

تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق فقط مستفيدة من البيانات الضخمة التي تتوفر لديها، فعلى سبيل المثال نجد شركة تقدم خدمة تحويل الأموال دوليا بين المصارف في خلال 20 ثانية، مع العلم أن هذه العملية تستغرق في العادة من يومين إلى ستة أيام عمل.

2. إنخفاض تكاليف الخدمات المالية

تقديم خدمات مالية بأسعار تنافسية، فعلى سبيل المثال تقدم شركة خدمة تحويل الأموال دوليا والتي تعتبر أرخص بثمانية أضعاف وأسرع بخمس مرات من البنوك.

---

[4] محمدي ميمونة,رومان فاطيمة الزهراء ,**دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي تجارب دولية الصين و الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2019/2010** ,مذكرة ماستر أكاديمي ,جامعة إبن خلدون ,تيارت,2020/2019 ,الصفحة 34.

[5] قميش خولة ,**متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر على ضوء تجارب بعض الدول** , مذكرة شهادة دكتورا أكاديمي ,جامعة فرحات عباس ,سطيف,2024/2023 ,الصفحة 06.

3. إمكانية الوصول الى كافة المستخدمين

تعمل الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على إستهداف كل الطبقات والفئات، كما تقوم بتعزيز ذلك من خلال قيامها بعقد شراكات مع شركات ومؤسسات مالية أخرى، على عكس الخدمات المالية التقليدية التي تقتصر على طبقة خاصة من العملاء، بسبب كون العميل يقيم على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم.

4. التركيز على العملاء

يتم التركيز على العملاء من خلال :

- تقديم "منتجات / خدمات" بسيطة وسهلة الإستخدام وعالية الراحة .
- إقتراحات (تركز على الحاجة)مصممة حول حالات إستخدام مستهلك معينة ونقاط ضع.
- درجة عالية من مشاركة العملاء.

شكل رقم 1-2: خصائص التكنولوجيا المالية

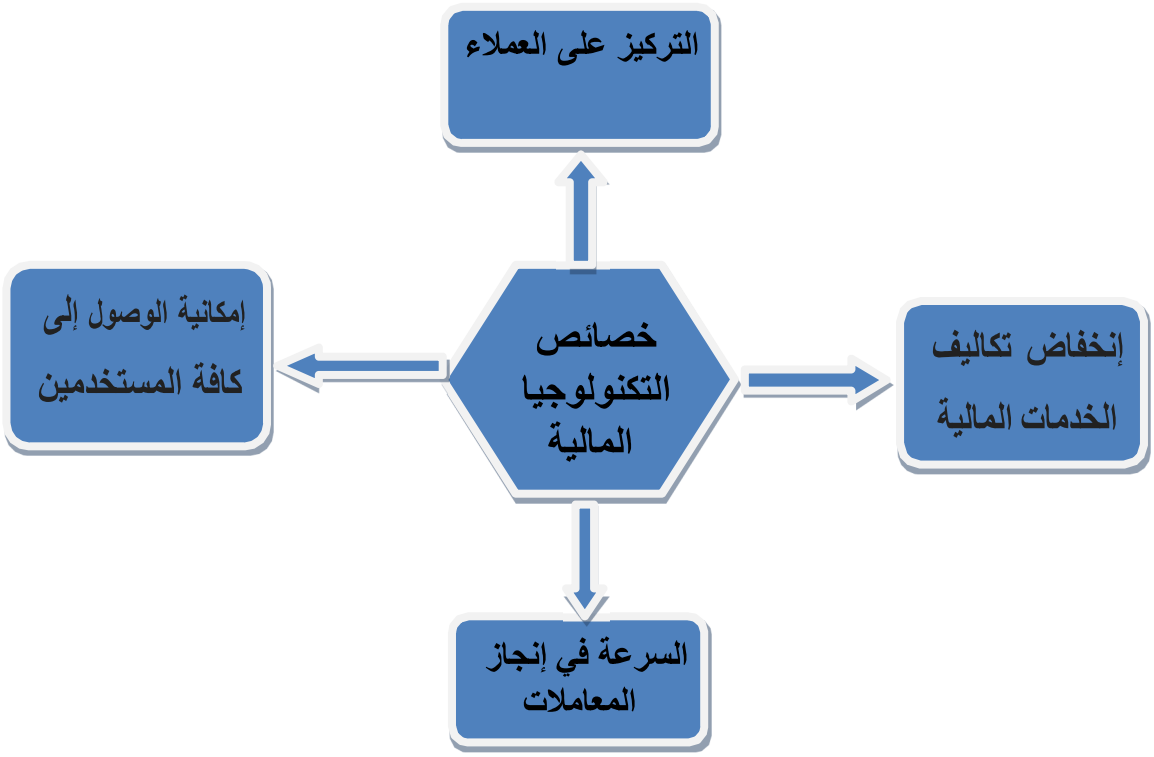

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفرع الثالث: أهمية التكنولوجيا المالية ومجالاتها

أولا : أهميتها

تعتبر التكنولوجيا المالية ذات أهمية بالغة في وقتنا الحاضر وتظهر أهميتها من خلال النقاط الآتية[6] :

1. تحسين جودة الخدمات المالية ونوعيتها المقدمة للزبائن.
2. إتساع رقعة تقديم الخدمات وقنوات الإستهلاك وزيادة فرص البيع لأن التكنولوجيا المالية عابرة لجميع الحدود.
3. إضافة ميزة تنافسية للمؤسسات والشركات التي تعمل على إستخدام التكنولوجيا المالية والتي تواكب تطوراتها، حيث أن التكنولوجيا المالية أصبحت دلالة على تقدم تلك المؤسسات .
4. إتساع رقعت الخدمات التي تغطيها التكنولوجيا المالية مثل عمليات التمويل الجماعي وحلول الدفع عبر الهاتف والتحويلات المالية الدولية وأدوات إدارة المحافظ الإستثمارية عن طريق الأنترنت.
5. تقديم الخدمات المالية بهيكلية ومنهجية وآلية جديدة، مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أماناً وشفافية.

ثانيا :مجالاتها

مجالات أو قطاعات التكنولوجيا المالية أو قد يطلق عليها البعض خدمات التكنولوجيا المالية وهي ما يسمح بقياس التكنولوجيا المالية وقد إختلف الباحثون والمنظمات في تحديدها سنحاول ذكر أهمها حسب أحدث التقارير:[7]

1. **المدفوعات الرقمية:** وهو القطاع الأكثر تقدما في التكنولوجيا المالية، الدفع الرقمي أو الإلكتروني هو تحويل القيمة من حساب دفع إلى آخر بإستخدام جهاز رقمي مثل الهاتف المحمول أو نقطة البيع أو الكمبيوتر أو القناة الرقمية للإتصالات مثل البيانات اللاسلكية المنتقلة او نظامSwift .

يشمل هذا التعريف المدفوعات التي تتم من خلال التحويلات المصرفية،وأموال الهاتف المحمول وبطاقات الدفع بما في ذلك بطاقات الائتمان والخصم والبطاقات المدفوعة مسبقا والشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير ,وحلول الدفع عبر الأنترنت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الإلكترونية ،وبالتالي تعد خدمات الدفع من أكثر الخدمات رواجا مقارنة بباقي الخدمات والمنتجات المالية الأخرى.

2. **الإقتراض الرقمي**: هو عملية تقديم القروض التي يتم الحصول عليها وصرفها وإدارتها من خلال القنوات الرقمية، حيث يستخدم المقرضون البيانات لإبلاغ قرارات الائتمان وبناء مشاركة ذكية للعملاء.
3. **التأمين الرقمي:** هو التحول الرقمي في خدمات التأمين أي تحويل كل خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين لجميع العملاء إلى خدمات رقمية، أي أتمتة العمليات بهدف تعزيز الكفاءة والسرعة وبمعنى أوضح هو إستخدام البرامج وواجهات المستخدم الناشئة لمعالجة أوجه القصور في سلسلة قيمة التأمين، ويستهدف تطوير التفاعل بين شركات التأمين وعملاءها.
4. **التمويل الرقمي:** يقصد بالتمويل الرقمي، تمكين كل مواطن من الحصول على الخدمات المالية عن طريق التكنولوجيا الحديثة، والتمويل الرقمي أداة مهمة من أدوات برامج الشمول المالي، إذ يوفر فرصا هائلة لزيادة الإحتواء المالي والتوسع في الخدمات الأساسية في ظل إنتشار إستخدام الهواتف النقالة، وتعرف المفوضية الأوروبية التمويل الرقمي على أنه

---

[6]. محمد عبد العليم صابر، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية**، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات،عدد 2974-4326 .

[7]محمد عبد العليم صابر، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية**، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، العدد 2974-4326 .

المصطلح المستخدم لوصف تأثير التقنيات الجديدة على صناعة الخدمات المالية، ويشمل المنتجات والتطبيقات والعمليات التي غيرت الطريقة التقليدية لتقديم الخدمات المصرفية والمالية.

5. **التكنولوجيا التنظيمية:** هي إدارة العمليات التنظيمية داخل الصناعة المالية مع إستخدام التكنولوجيا لتشمل الوظائف الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية،المراقبة التنظيمية وإعداد التقارير والإمتثال ، أي إستخدام التقنيات الجديدة لحل الأعباء التنظيمية والإمتثال بشكل أكثر فعالية وكفاءة .

الفرع الرابع : أشكال التقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية ,مزاياها وعيوبها

أولا: أشكال التقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية

تعتمد التكنولوجيا المالية على مجموعة واسعة من التقنيات الرقمية نصنفها كالتالي :

البيانات الضخمة :هي مجموهة من البيانات ضخمة الحجم يمكن تحليلها حسابيا للكشف عن الأنماط والإتجاهات،لا سيما فيما يتعلق بسلوك الإنسان وتفاعلاته حيث تتسم البانات الضخمة بسمات محددة وهي "الحجم،التنوع، السرعة " يعتمد عليها في تحديد فئات العملاء ،الكشف عن الغش ،إدراة المخاطر والخدمات المالية الشخصية .

سلسلة الكتل "البلوكشين":بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا ,هي عبارة عن برنامج لا مركزي ومفتوح لجميع الذين يودون التعاطي بعمليات التبادل المالية والمصرفية والتجارية والأسهم في العالم ،والأهم أنها تمتلك سجلا عالميا لكل التحركات المالية والتجارية التي تدخل إليه وهي تقنية مشفرة وشفافة ، وفي هذا الإطار تعمل شركة "فيزا إنك " من أجل زيادة قدرتها التنافسية على تطوير نظام Connect visa B2B والذي يضمن سرعة التحويلات التي تتضمن مبالغ كبيرة بين البنوك والشركات .

العملة المشفرة :هي عملة قد تكون إفتراضية أو رقمية لا مركزية تعتبر كأصول رقمية من تقنية" البلوكشين" مخزنة على وسائط إلكترونية ،حيث تتميز بسرعة تسوية المعاملات ،تخفيض الرسوم ،القدرة على تسجيل وتخزين المعلومات تكون غير قابلة للتغيير والأمان حيث تعتمد على تقنيات التشفير المتقدمة وهذا ما يعيق عملية إختراق تفاصيل معاملة معينة أو تغييرها .

العقود الذكية :وهي برمجية مؤلفة من مجموعة من الرموز تمثل الشروط والتفاصيل التي يتم كتابتها في العقد بالإتفاق بين المتعاقدين ،يتم تشغيل البرمجية فقط في حالة إستفاء الشروط المكتوبة في العقد وتنفيذها بإستخدام إحدى المنصات وتتميز هذه العقود الذكية بالإستقلالية مما يخفض في التكاليف ،الأمن والحماية ،صعوبة إختبار البيانات والكفاءة في إستخدام الوقت بحكم أنها ملفات إلكترونية .

الذكاء الإصطناعي :تهدف أنظمة الذكاء الإصطناعي إلى تطوير أنظمة قادرة على معالجة المشاكل المعقدة بطرق مشابهة للعمليات المنطقية والإستدلال عند البشر ،وتساعد هذه التقنية البنوك على :مكافحة غسيل الأموال ،روبوتات الدرشة ،الكشف عن الغش والإحتيال، التحليلات ،إنشاء التقارير ،تأدية العمليات اليدوية .

الحوسبة السحابية :عرفت ميكروسوفت الحوسبة الحسابية بأنها تقدم خدمات الحوسبة "الخوادم والتخزين وقواعد البيانات والشبكات ,البرمجيات،التحليلات وأكثر من ذلك "عبر الأنترنت" ، فهي تكنولوجيا تعتمد على نقل ومعالجة مساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى بالسحابة ،وهي جهاز خادم يتم الوصول إليه عن طريق الأنترنت ،وبهذا تحولت برامج تكنولوجيا المعلومات من منتجات إلى خدمات ،وتوفر الحوسبة السحابية الأدوات التي تحتاجها الشركات من تطوير التطبيقات وتقديم حلول جديدة للسوق بالسرعة التي يتطلبها عملاء اليوم .

تعلم الألة والتحليل :هو عملية إستخراج الألة تحت إشراف مختصي، ويعتمد على الربط بين مجموعة من السمات الوصفية من جهة ،وسمة مستهدفة من جهة أخرى ،ويكون ذلك إستنادا إلى مجموعة من الأمثلة أو الأحداث التاريخية ومن ثم يمكن إستخدام هذا النموذج لعمل تنبؤات لحالات جديدة .

ثانيا :مزايا وعيوب التكنولوجيا المالية

تم تلخيص أهم مزيا وعيوب التكنولوجيا المالية في الجدول التالي :

الجدول 1-1: مزايا وعيوب التكنولوجيا المالية

مزيا التكنولوجيا المالية	عيوب التكنولوجيا المالية
-سهولة الوصول أي خدمات مالية متاحة للجميع في أي وقت ومكان -التقليل من التكاليف اي خدمات مالية بأسرع وقت وأقل تكلفة -الكفاءة والسرعة تعني إنجاز المعمالات المالية بسرعة كبيرة -تعزيز الشفافية في المعاملات وزيادة درجة الأمان -تحقيق الشمول المالي بدمج الأشخاص الغير مشمولة ماليا -إبتكار حلول مالية جديدة ومتنوعة تلبي إحتياجات المجتمع -تسهيل المعمالات التجارية والإستثمارات مما يعزز النمو الإقتصادي -اتمتتة العديد من العمليات المالية اليدوية مما يوفر الوقت	-مخاطر الإحتيال كسرقة البيانات والهجمات السيبرانية -الإنتشار السريع للإبتكارات المالية غير المختبرة بشكل كافي يؤدي إلى زعزعة الإستقرار المالي -إعتماد التكنولوجيا المالية بشكل كبير على بنية تحتية رقمية مستقرة وموثوقة و أي خلل في هذه البنية يؤدي إلى تعطيل الخدمات وتوقفها -إستحواذ شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة على حصص سوقية كبيرة مما يؤدي إلى خطر الإحتكار والتقليل من المنافسة -في حال حدوث خطأ أو خسارة مالية ناتجة عن إستخدام أحد تطبيقات أو منصات التكنولوجيا المالية يصعب تحديد مسؤولية المخطأ بشكل واضح -خطر الفقاعة التكنولوجيا المالية فقد يشهد قطاع التكنولوجيا المالية تقيمات مبالغ فيها للشركات ، مما ينذر

والجهد -دخول لاعبين جدد إلى السوق لتقديم خدمات مبتكرة بأسعار تنافسية مما يزيد من حدة المنافسة.	بحدوث فقاعة قد تنفجر وتؤثر على النظام المالي -تقلل التكنولوجيا المالية من التفاعل المباشر بين البنوك وعملاءها , مما قد يؤدي الى زعزعة الثقة في هاته العلاقة .

المصدر : من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي

حظي موضوع الشمول المالي في الآونة الأخيرة بإهتمام واسع من قبل الكتاب والباحثين الإقتصاديين في مختلف دول العالم وذلك لإرتباطه بعدة جوانب: المؤسسات المالية، العائلات، الوحدات الإقتصادية، وسنتطرق من خلال هذا المبحث لبعض المفاهيم الأساسية حول الشمول المالي من حيث نشأته وتعريفه ثم التعرف على أهم أبعاده المفسرة له ومؤشرات قياسه وكذا التطرق لركائز ومتطلبات وتحديات الشمول المالي وفي الأخير نستعرض السياسات الفعالة في تعزيز الشمول المالي في القطاع المصرفي.

الفرع الأول: نشأة وتعريف الشمول المالي

الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت في الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية العالمية عام 2008 حيث كان إنعكاسا لحركة عالمية تسعى إلى إدماج أكبر عدد ممكن من سكان العالم في المنظومة المصرفية، ومنه نتناول في هذا المطلب نشأة ومفهوم الشمول المالي.

أولا: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية وخلال التسعينات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية وفي عام 1999 إستخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة ،حيث إزداد الإهتمام الدولي "بالشمول المالي" في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008 وتمثل ذلك بإلتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف لتعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكنهم من إستخدامها بالشكل الصحيح ، ذلك بالإضافة إلى مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة [8].

وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية ، وأعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع

[8]سمير عبد الله، حبيبحن, علي جبارين,محمدحتاوي, **الشمول المالي في فلسطين"**,معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ,القدس رام الله ,2016,ص15و16.

وتعزيز الرخاء المشترط في عام 2013أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العلمي للإستفادة من روح الإبتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP)+ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)++ برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

ثانيا: تعريف الشمول المالي:

حظي مصطلح الشمول المالي بإهتمام كبير من قبل المؤسسات الدولية ومن قبل المختصين الماليين على حد سواء مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب مجملها في إطار واحد.

يقصد بالشمول المالي إتاحة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية الرسمية لمختلف فئات المجتمع، بما في ذلك المعاملات البنكية بأسعار مقبولة وبطريقة تتميز بالشفافية[9].

- **التعريف الأول:** تعرفه مجموعة العشرين (G20)+++والتحالف العالمي للشمول المالي (AFT)++++ على أنه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول إستخدام للخدمات والمنتجات المالية إلى كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة التي تتناسب مع إحتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[10]
- **التعريف الثاني**: يعرف صندوق النقد الدولي بالإشتراك مع المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء بأنه: الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات بما فيهم دوي الدخول المنخفضة وصغار السن في الوصول إلى الإستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية(المدفوعات، التحويلات، المدخرات، الائتمان، التأمين)والمقدمة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي تلك الخدمات بطرقة سهلة ومستدامة، في ظل بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.[11]
- **التعريف الثالث:**يعرفه البنك الدولي بأنه: قدرة الأفراد والشركات في الحصول على منتجات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم- معاملات والمدفوعات والادخار والائتمان والتأمين- التي يتم تقديمها بطريقة مسؤولة ومستدامة.[12]

---

[9]أية، عادل محمود عوض، **"أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك وإنعكاس ذلك على أدائها المالي: دراسة تطبيقية"**، بحث مستخلص من رسالة دكتوراه، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث 2021 ص375.

(G20)+++: هي مُنتدى دولي يجمع الحكومات ومحُافظي البنوك المركزية من 19دولة والاتحاد الأوروبي .تأسست المنُظمة سنة 1999، وذلك بهدف مُناقشة السياسات المتُعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وأيضا معُالجة القضايا التي تتجاوز مسؤوليات أي شخص.

(**AFT**) ++++ التحالف الملي: هو شبكة من واضعي سياسات الشمول المالي مقرها الرئيسي في كوالالمبور، ماليزيا، وقد تأسست في عام 2008 كمشروع ممول من مؤسسة بيل وميليندا غيتس Bill & Melinda Gates وبدعم من هيئة المعونة الأسترالية . AusAid و تتمثل رسالته الأساسية في تشجيع تبني سياسات مالية شاملة في الدول النامية، لمواجهة من الفقر.

[10]أحمد خروبي لقواس، **الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي -تجربة المملكة العربية السعودية**،- مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04 , العدد01 , الجزائر ، 2023 ,ص :793 .

[11]محمد عبد العليم صابر، **التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلة لمجموعة من الدول العربية**، مجلة اسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، 2022، ص: 102

[12]جواني صونيا، مريم تعديلة،**دور التكنولوجيا المالية في تعزي الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد 2، ص:82

وفي الأحير يمكننا أن نعرف الشمول المالي على أنه "قياس مدى إتاحة الخدمات المالية (جانب العرض) عن طريق البنوك من جهة ومقياس إستخدامها وإستغلالها من جهة الطلب، وبالتالي هو توسيع فرص الوصول إلى الخدمات المالية من خلال تطوير " العرض والطلب ".

الفرع الثاني: أبعاد وأهداف الشمول المالي ومؤشرات قياسه.

تطور مفهوم الشمول المالي خلال السنوات الماضية إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، إستشهاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي وقديما تم إقتباس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها.

أولا: أبعاد الشمول المالي

تعددت أبعاد الشمول المالي، وذلك للتعرف على كيفية تقديم الخدمات المصرفية المالية بأنواعها المختلفة وفي كافة البنوك وبعد عدة دراسات، أشارت دراسة حسب منهجية البنك الدولي أن أبعاد الشمول المالي هي: إستخدام الحسابات المصرفية، الإدخار، الإقتراض وغيرها، أين قام تحالف الشمول المالي (AFT) بعد عمل رابطة لبياناته تم التوصل لأن له ثلاث أبعاد رئيسية المتمثلة في: الوصول إلى الخدمات المالية، إستخدام الخدمات، تعزيز جودة الخدمات المالية والموضحة كالاتي[13]:

جدول1-2 : أبعاد الشمول المالي حسب مؤسسة التحالف الدولي (AFT) والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI)

البعد	تعريفه	مؤشرات قياسه
الوصول إلى الخدمات المالية	يشير هذا البعد إلى الخدمات المالية إلى القدرة على توافر وإستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية.	- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني حسب نوع الحدة الإدارية. - عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم مربع. _ حسابات النقود الإلكترونية. - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة. - نسبة إجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل .
إستخدام الخدمات	يشير إلى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع	_نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم. - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

[13]سهير، بن ساسي نجود بوطبخ، **دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، ماستر أكادي جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل,2020/2019 ص15.

المالية	المصرفي وتحديد مدى إستخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى إنتظام وتواتر الإستخدام عبر فترة زمنية معينة.	- عدد المعاملات (الإيداع والسحب). - عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين. _عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد. _عدد معاملا ت الدفع عبر الهاتف. _ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر. _ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت. _ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية. _نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية. _عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع .
جودة الخدمات المالية	يشير إلى مدى ملائمة الخدمات أو المنتج المالي إحتياجات ونمط حياة المستهلك، لهذا تعد الجودة بعدا غير واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، خدمات حماية المستهلك، شفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.	معرفة متوسط التكاليف الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور. - متوسط تكلفة تحويلات الائتمان. - متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب اساسي. - نسبة العملاء الذين أفادوا بان رسوم المعاملات المالية غالية الثمن . **الشفافية :** _نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي. _ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة. **حماية المستهلك:** _ مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية. _ مدى وجود إمكانية للجوء إلى العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من 3 الى 6 شهور الأخيرة وتم حلها في غضون شهرين على الأقل. نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع. **الراحة والسهولة:**

		_ نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية. _ متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك. **التثقيف المالي :** حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم والتنويع. _ النسبة المئوية للبائعين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر. **المديونية (السلوك المالي):** _ نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من 31 يوم عن سداد القرض _كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن اما بالاقتراض من الاصدقاء أو الأقارب، بيع الأصول، أو استخدام قرض بنكي. **العوائق الائتمانية :** _ نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية على الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات. _ نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفي. _ مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة -البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية -غزة، فلسطين، 2017، ص.10-18

ثانيا: أهداف الشمول المالي

إتجهت إهتمامات العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية نحو الأهتمام بالشمول المالي، وذلك لعلاقته الوطيدة بالإستقرار المالي والنمو الإقتصادي، حيث حقق الشمول المالي نتائج إجتماعية و إقتصادية مجدية جدا، إذ أن الشمول المالي تم تطبيقه بشكل متزايد في عدد من الدول في جميع أنحاء العالم، وعلى سبيل المثال، وثق تقرير التنمية المالية العالمية للبنك الدولي (2014 م) أن أكثر من ثلثي الوكالات التنظيمية والإشرافية تم تكليفها بتشجيع تطبيق الشمول المالي، وأن أكثر من 31 دولة وضعت أهداف رسمية مالية لتحقيق الشمول لمالي وذلك بسبب آثاره الإقتصادية وتحقيقه للإستقرار المالي المنشود(Malysia World's Islamic Finance Marketplace) ، كما أنه لا يمكن

الحديث على الإستقرار المالي بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان (سكان المناطق الريفية، والفئة الفقيرة، ....) والمؤسسات مستبعدة ماليا من النظام الإقتصادي،بالإضافة إلى ذلك فإن الشمول المالي يعزز من التنافس بين البنوك والمؤسسات المالية للعمل على تنويع منتجاتها وخدماتها، والإهتمام أكثر بجودتها لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن والمعاملات التي تبحث عن منتجات مالية سريعة وسهلة وبتكلفة منخفضة، وتراعي مصلحة المستهلك.

ومنه فالشمول المالي يهتم بجميع شرائح المجتمع، وخاصة الشرائح المهمشة، ومحدودي الدخل والفقراء و أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم في القطاع المالي الرسمي من خلال إستفادته من خدمات مالية مناسبة لإحتياجاتهم، وظروفهم.

ونظراً للإهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء للبنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية[14]:

- ✓ تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.
- ✓ تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الإقتصادي.
- ✓ تمكين الشركات الصغيرة جداً من الإستثمار والتوسع.
- ✓ خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الإجتماعي.

الفرع الثالث: معوقات انتشار الشمول المالي:

على الرغم من دعم المؤسسات الدولية مثل مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات لإنتشار الشمول المالي، كما وضعت أغلب دول العالم إستراتيجيات وطنية لنشر الشمول المالي، إلا أن هناك تحديات تحول دون إنتشار الشمول المالي على المستوى المطلوب، وبالطبع تختلف تلك التحديات تبعاً لخصائص كل دولة، وعموماً تنقسم تلك التحديات إلى تحديات على جانب العرض وتحديات على جانب الطلب [15]

1. تحديات على جانب العرض:

أ. **عدد مقدمي الخدمات المالية:** حيث يقل عدد مقدمي الخدمات المالية في المناطق التي تبعد عن المدن.

ب. **توافر البنية التحتية والتكنولوجية:** حيث يسهم توافر البنية التحتية والتكنولوجية في توفير الخدمة بالإضافة لتوفير بدائل مناسبة للمناطق الريفية والصحراوية.

ج. **مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات المالية:** حيث يكون هناك مرونة أكثر في تقديم الخدمات المالية من قبل القطاع الخاص بشرط وضع قواعد التعامل من قبل الجهات الرقابية.

---

[14] عبد الحميد بن ناصر، راضية مصداع،"**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على القطاع المصرفي**"، مجلة المدبر، المجلد 09، رقم 03، 2022، ص 09- 10

[15] بوسليماني صليحة , بريش فايزة , **واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر** , مجلة التكامل الاقتصادي ,المجلد 11 العدد01 , جامعة الجزائر03, 2023 , ص:28

د. مدى فهم وإدراك مقدمي الخدمات المالية لأهمية الشمول المالي: يعد هذا العامل أحد أهم التحديات لإنتشار الشمول المالي بالإضافة لفهم الخدمات المالية ذاتها وقدرتهم الشخصية على نقل تلك المعرفة إلى العملاء وخصوصاً في المناطق الريفية.

2 -**تحديات على جانب الطلب**

أ. **محو الأمية المالية:** يعد هذا العامل أحد التحديات الرئيسية خصوصاً بين سكان المناطق الريفية وسكان العشوائيات يضاف إلى ذلك مدى معرفة السكان للقراءة والكتابة.

ب. معدل التضخم: حيث يمثل عدم قدرة السكان على الإدخار في حالات تحقيق الإقتصاد الرقم مزدوج من التضخم مع ما يصاحب ذلك من آثار على معدل الفائدة الحقيقية والخسارة المستمرة في قيمة النقود، كما أن أسعار الفائدة الحقيقية تجعل المدخرين المحتملين يبحثون عن طرق أخرى غير مصرفية لتحقيق المنفع .

ج. معدل الفقرفي المجتمع: يوجد علاقة عكسية بين زيادة معدلات الفقر ومدى إنتشار الشمول المالي في المجتمعات الأكثر إحتياجاً حيث يكافح الأفراد من أجل توفير المتطلبات الأساسية ولا يحتاجون للتعاملات المالية في أغلب الأحيان.

د. وجود نظام أجور غير تنافسي: تصنف طبقة كبيرة من الأيدي العاملة في القطاع الخاص والقطاع غير الرسمي في الدول النامية في مستويات أجور متدنية مما يجعلهم في الفئات المستبعدة مالياً.

ه. توافر المستندات الثبوتية: حيث يعاني العديد من الأفراد في المناطق غير الحضرية من عدم توافر مستندات تحقيق الشخصية، كما يعاني الأفراد من عدم توافر المستندات المطلوبة الأخرى مثل إيصال توصيل المرافق للمسكن.

و. الأسباب العقائدية: يمتنع المنتمين لبعض العقائد والديانات من إستخدام الخدمات المالية نظرا لتحريمها بالنسبة لهم.

المطلب الثالث: ربط العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية دورا بارزا في تعزيز الشمول المالي وتطوير الخدمات المالية والمصرفية، فهي تعمل على تحقيق أهداف الشمول المالي من خلال توسيع نطاق وصول الأفراد والشركات إلى الخدمات المالية بطريقة مبتكرة وآمنة، مما يضمن توفير فرص متساوية للجميع في الوصول إلى هذه الخدمات المهمة.

الفرع الاول :شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي

تعتبر شركات التكنولوجيا المالية من أبرز العوامل التي تعزز الشمول المالي، وذلك من خلال تقديمها لخدمات مالية مبتكرة وسهلة الوصول لجميع فئات المجتمع، حيث سنتعرف في هذا الفرع عن شركات التكنولوجيا المالية وخصائصها والتطرق إلى أنواعها:

أولا تعريف شركات التكنولوجيا المالية:

يشير مصطلح FinTech وهو الشكل المختصر لعبارة التكنولوجيا المالية، إلى الشركات أو ممثلي الشركات التي تجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الحديثة والمبتكرة، وتهدفFinTech عموما إلى جذب العملاء بمنتجات وخدمات أكثر سهولة في الاستخدام وكفاءة وشفافية وأتمتة من تلك المتوفرة حاليا[16] .

يمكن تعريفها على أنها: شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وهي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين[17]

وتم تعريفها أيضا على أنها: شركات أو مؤسسات حديثة في المجال المالي تبحث على الإبتكار والتكنولوجيا في المجال المالي وتحسين الخدمات المالية التي تؤدي إلى تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات الأثر المادي المرتبط بتقديم الخدمات[18] .

في حين هناك من يرى بأن شركات التكنولوجيا المالية هي كل الشركات التي تعتني بالإبتكارات في مجال الخدمات المالية والتي ينتج عنها نماذج أعمال جديدة، تطبيقات عمليات أو منتجات تؤثر على كيفية توفير الخدمات المالية والإستفادة منها.

ثانيا: خصائص شركات التكنولوجيا المالية

تتميز شركات التكنولوجيا المالية الناشئة بمجموعة من الخصائص، نوجزها كما يلي[19] :

- **الوصول لكل المستخدمين:** تستهدف هذه الشركات جميع الطبقات والفئات وتعمل على تعزيز إمكانياتها بشكل مستمر من خلال الشراكات وإعادة تصميم المنتجات للعملاء ذو الدخل المحدود.
- **المرونة والقدرة على تحمل التكاليف:** تقدم شركات التكنولوجيا المالية عروضا وخطط للدفع تتسم بالمرونة لتتناسب مع إحتياجات العملاء بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري.
- **تصميم محوره العميل:** تركز هذه الشركات على طلبات المستخدمين وتصمم منتجات بسيطة وسهلة تلبي إحتياجاتهم.

---

[16]بيسان بوشارب، **دور التكنولوجيا المالية في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية دوليا -دراسة حالة بنك السلام**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالثLMD في العلوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2023_ 2022 ص141.

[17] ومضة وبيفورت، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، توجهات قطاع الخدمات المالية، ،2017 ص.07

[18] نوال سوابق، حسين عثماني، **دور الشمول المالي في دعم المؤسسات الناشئة دراسة بعض شركات التكنولوجيا المالية الناشئة دولية- كنموذج** ، المجلد،00 العدد،20 مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، جامعة أم البواقي، الجزائر، ،2020 ص،226

[19] عريس عمار، بوزرب خير الدين، **شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في ول جائحة كوفيد :14- الفرص والتحديات**، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد،08 العدد،01 ,جامعة جيجل، الجزائر، ،2023 ص786 .

- **السرعة:** تتيح التحليلات القوية لهذه الشركات إتمام المعاملات بسرعة، مستفيدة من البيانات الضخمة والخوارزميات وتعلم الآلة، ويشمل ذلك الإقراض والتحقق من الهوية الرقمية.
- **الهواتف المحمولة:**ساعدت هذه السياسة في تحسين المنتجات والخدمات المقدمة من خلال تصميم خدمات ملائمة للعملاء، كما تتيح التحليلات القوية لأصحاب الأعمال التجارية إتخاذ قرارات أفضل وإستغلال الفرص بشكل أكبر .

ثالثا: أنواع شركات التكنولوجيا المالية :

تنقسم الشركات التي تقدم خدمات التكنولوجيا المالية حسب ثلاث معايير(حسب علاقتها، حسب طبيعة مقدم الخدمة، وحسب نوع الخدمة)، وسنقوم بتفصيل كل نوع داخل هذا التصنيف:

1. **شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقتها:** تنقسم إلى شركات تكنولوجيا مالية تنافسية وتعاونية، بحيث الشركات التنافسية تتنافس مباشرة مع مؤسسات الخدمات المالية الحالية مثل البنوك وشركات التأمين، بينما تقدم شركات التكنولوجيا المالية التعاونية حلولا لتحسين وتعزيز وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي وبعض الشركات يمكن أن تتبوأ مكانة في كلتا الفئتين في حين تركز شركات أخرى على المجالات المتخصصة. [20]
2. **شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة:** تنقسم إلى أربعة أقسام كالتالي:

1.2المؤسسات المالية الكبيرة: هي تلك المؤسسات المالية التقليدية الراسخة و التي لها باع طويل في المجال المالي، حيث كان لها دور كبير في تطور القطاع المالي على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الإبتكار والبحث والتطوير، سعيا منها لتحسين خدماتها وتقديم تجربة متميزة لعملائها، فقد قامت بالإستثمار الكبير في التكنولوجيا المالية من أجل الحفاظ على قاعدة عملائها وتفادي تأثيرات التقنيات المالية الجديدة.

2.2الشركات الناشئة Startup Fintech: هي عبارة عن مشاريع إبتكاريه غالبا ما تكون على شكل شركات رأس مال مغامر، حيث تتميز بإمكانيات نمو ونجاح هائلة، ومع ذلك فإنها تتعرض لمستوى عالي من المخاطر، حيث يمكن أن تحقق نجاحا كبيرا أو فشلا سريعا، وتعتبر هذه المشاريع الدافع والمحرك الرئيسي للتكنولوجيا المالية، خاصة مع إتجاه الجهات الإشرافية والرقابية العالمية نحو تبني هذه الشركات ودعمها.

3.2شركات التكنولوجيا العمالقة: على الرغم من أن الشركات التكنولوجية لم تكن في الأصل جزءا من القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة في هذا المجال، حيث أصبحت لدى العديد منها منصات دفع وتحويل مالي خاصة بها وباتت تنافس حتى المؤسسات المالية الكبرى، ومن بين شركات التكنولوجيا الكبيرة التي أصبحت نشطة في قطاع الخدمات المالية، شركات أبل وغوفل فيسبوك، حيث تهدف هذه الشركات إلى تعزيز إستخدام الخدمات المالية المقدمة من طرف المؤسسات المالية الحالية، أو تحل محلها في بعض الأحيان.

[20]بريش رابح، **مرجع سبق ذكره** ، ص 136

4.2الشركات: يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة، سواء كان ذلك بسبب حاجتها للمنتجات والإبتكارات التي تنتجها هذه المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الإجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية، ومن الواضح أن الشركات التقليدية هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، مما يجعلها ليست بشكل أساسي شركات مالية، بل يمكن إعتبارها كمستفيدة من القطاع المالي.

3.شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية: يأخذ هذا التقسيم نفس تقسيم أنواع التقنيات في التكنولوجيا المالية، فنجد شركات متخصصة في المدفوعات، وشركات خاصة بالعملات المشفرة وأخرى خاصة بلبلوك تشين والعقود الذكية وشركات متخصصة في الذكاء الاصطناعي وغيرها.

شكل رقم1-3: أنواع شركات التكنولوجيا المالي

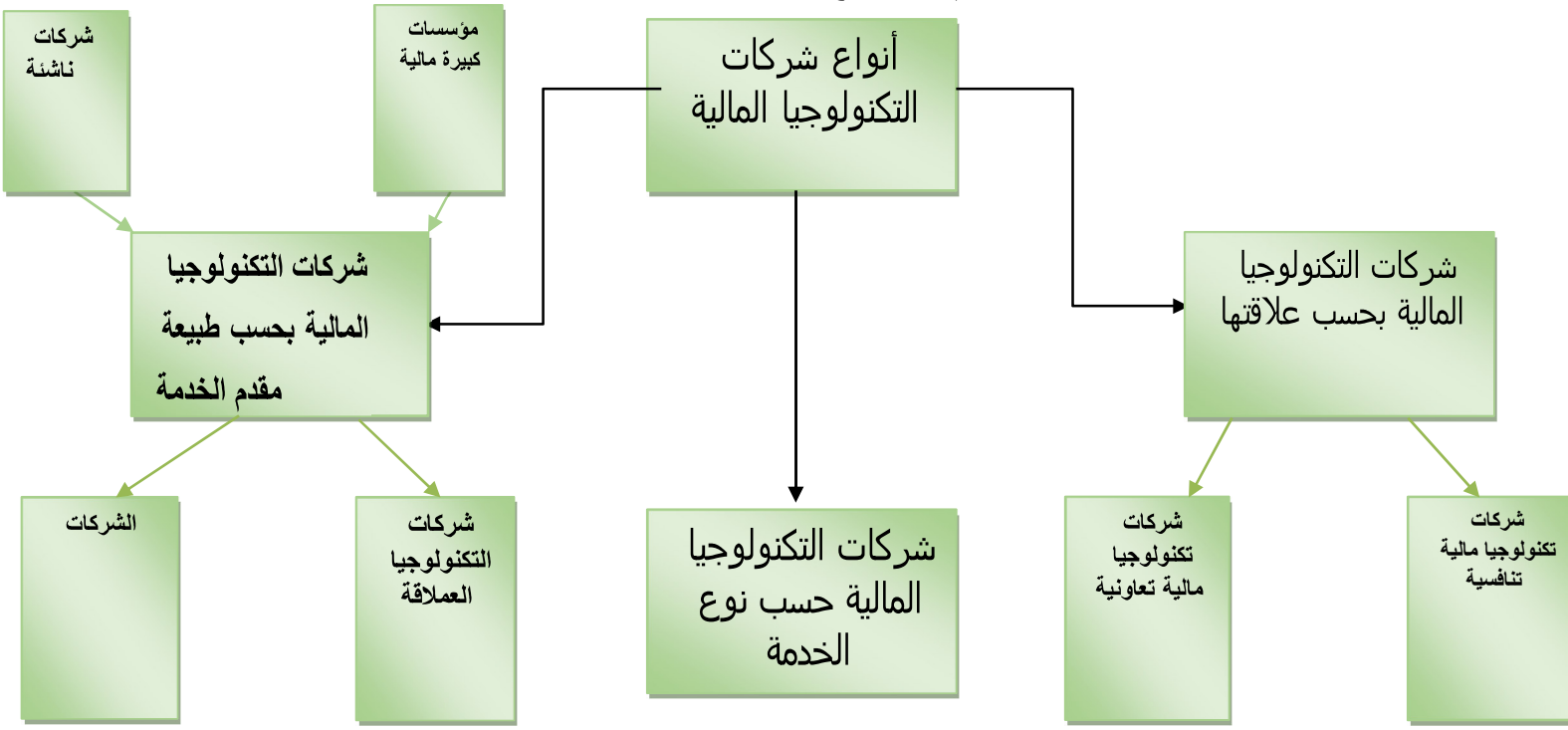

المصدر : من إعداد الطالبتين

رابعا: فوائد التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام

تكمن هذه الفوائد في أسباب الشراكة الأساسية وهي كالتالي[21]:

- توليد مصادر جديدة للدخل؛
- المساعدة في تعزيز تجربة العملاء وتقديم تطبيقات ونماذج أعمال جديدة؛ -

إيجاد فرص بديلة لخلق نماذج أعمال جديدة؛

- تزايد الثقة في الأعمال التجارية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية؛
- من مزايا التعاون زيادة ونمو حجم المعاملات المالية التي تركز على خدمة العميل خاصة عند التعاون مع شركات ذات علامة معروفة؛
- تغير ظروف السوق المالي بسبب التكنولوجيا المالية، فالإستخدام الأفضل لتحليل البيانات والذكاء الإصطناعي وبرمجة التطبيقات المفتوحة على الواجهات والمستشار لي في الإكتشاف والإشراف على المشاريع الجديدة وتجربتها سرع من إستجابة العملاء لها، مما جعل المصارف الكبرى في أسفل المراتب بعد شركات التكنولوجيا المالية.

الفرع الثاني: إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تلعب التكنولوجيا المالية دورا هاما في تسهيل العديد من المعاملات المالية، مما يقلل من الجهد والوقت والتكاليف دون التأثير على جودة المنتن المالي، ويساعد هذا الأمر الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية في تقديم الخدمات المالية إلى أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع، مما يعزز من مستويات الشمول المالي، وفي هذا المبحث، سنتناول دور التكنولوجيا

[21]بن يزة شيماء، بوكثير جبار، **التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام - عرض نماذج وتجارب ناجحة**، مجلة التكامل الاقتصاد ، المجلد،11 العدد،01 , جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، ،2023 ص: 307

المالية في تعزيز فرص الإستفادة من الخدمات المالية من خلال دورها في ضمن الفئات التي تعاني من الإقصاء المالي وتأثيرها على إنتشار الخدمات المالية، بالإضافة إلى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي، كالتالي[22]:

أولا: التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز فرص الإستفادة من الخدمات المالية:

من بين الإسهامات البارزة للتكنولوجيا في المجال المالي، هو قدرتها على تحقيق أهداف لم تستطع الجهود السابقة تحقيقها في تعزيز فرص الإستفادة من الخدمات المالية، ويبدأ ذلك من خلال دمج الفئات المستبعدة والمهمشة ماليا، ثم العمل على توسيع نطاق الخدمات المالية بإستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة.

1 دور التكنولوجيا المالية في دمج الفئات التي تعاني الإقصاء المالي :

الإستبعاد المالي، هو عكس الشمول المالي، و يعتبر أمرا غير مرغوب فيه، إذ تسعى البلدان دوما إلى تحقيق قدر كبير من الشمول المالي، أي توفير الوصول إلى الخدمات المالية لنسبة أكبر من السكان، لكن بعض الشروط والمتطلبات يمكن أن تمنع شرائح كبيرة من المجتمع من المشاركة في النظام المالي، مثل الدخل المنخفض حيث تقوم بعض شركات التأمين بفرض حدود دنيا للدخل من أجل الحصول على خدمات التأمين ، كما تقوم بعض المصارف بفرض شروط كتقديم عمولات و رسوم معينة لفتح حساب مصرفي أو تطلب إيداع حد أدنى من المدخرات لفتح حساب أو ما يسمى بالرصيد الأدنى في بعض المصارف والذي لا يجب أن ينخفض الرصيد الإجمالي للحساب عنه ، مما يمنع الأشخاص ذو الدخل المنخفض من فتح حساب وهو ما يجعل من الفئات ذات الدخل المحدود غير مشمولين ماليا أنهم تعرضوا للإقصاء المالي قصرا، ومع ذلك، وبفضل الخيارات المتاحة من خلال التكنولوجيا المالية، يمكن للأفراد أن يقوموا بفتح حسابات وصدارتها والقيام بالتحويلات بغض النظر عن دخلهم، وبالإضافة إلى ذلك يمكنهم الحصول على التأمين دون الحاجة إلى تقديم معلومات إضافية حول وضعهم المالي مثل الدخل وبغض النظر عن قيمة الممتلكات المؤمن عليها.

2.تأثير التكنولوجيا المالية على إنتشار الخدمات المالية:

ساعدت التكنولوجيا المالية الرقمية، ولاسيما إنتشار الهواتف المحمولة على مستوى العالم، في توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية بالنسبة للسكان الذين يصعب الوصول إليهم والشركات الصغيرة بتكلفة ومخاطر منخفضة[23]:

- الهويات الرقمية جعلت مسألة فتح حساب أسهل من أي وقت مضى.
- رقمنه المدفوعات النقدية هو إدخال المزيد من الناس على حسابات المعاملات.

---

[22]بوطالب عزيز، سفار أسماء، **مرجع سبق ذكره**، ص795 _796

[23]يحياوي نور الهدى، قلوش عبد الله، **التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين-دراسة مؤسسة على بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04, العدد01 , جامعة جيلالي ليابس، سيد بلعباس، الجزائر،2023 ص165 .

- الخدمات المالية التي تعتمد على الهواتف المحمولة توفر وصولا مناسبا حتى للمناطق النائية.
- زيادة إتاحة بيانات العملاء تسمح لمقدمي الخدمات بتصميم المنتجات المالية الرقمية التي تلاءم على نحو أفضل إحتياجات الأفراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية.
- ويرى صندوق النقد الدولي أن التحول نحو الخدمات المالية الرقمية ساهم في تعزيز الشمول المالي قبل بداية جائحة كورونا، هذا النوع من الخدمات ساعد العديد من الأسر محدودة الدخل والشركات الصغيرة التي لم تكن لديها فرص كافية للإستفادة من الخدمات المالية التقليدية، حيث توفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة من خلال تقليل التكاليف، وتقديم الدفع الفور، وزيادة الخيارات، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، ومن شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، مما يعزز النمو الإقتصادي ويساهم في شمولية أوسع للجميع، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات تحسين كفاءة العمليات المالية والإدارية من خلال إستخدام المنصات الرقمية، بينما يمكن للبنوك تعزيز كفاءتها وصدارة المخاطر والإمتثال للقواعد واللوائح بإستخدام التكنولوجيا المالية وعليه فإن تعميم إستعمال التكنولوجيا المالية يؤدى إلى توسيع دائرة المشمولين بالخدمات المالية من أفراد ومؤسسات.

ثانيا: مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بين الأفراد والمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم من خلال تخطي العقبات التقليدية وتوفير الفرصة للدول النامية للإنتقال مباشرة نحو التحول الرقمي من خلال :[24]

- **نطاق التغطية**: من بين التحديات التي تواجه الشمول المالي هي صعوبة الوصول إلى مجموعة واسعة النطاق من المنتجات المالية، لكن القنوات الرقمية التي نشرتها البنوك وشركات الإتصال ساعدت ملايين الأشخاص الذين يمتلكون هواتف نقالة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة وتم ربطهم بخدمات المدفوعات بالإضافة إلى خدمات الإدخار، والتأمين، والإستثمار والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الخدمات الأخرى.
- **معلومات العملاء**: يمكن للهوية الرقمية وبصمة البيانات التي تنتجها الخدمات الرقمية(الإنترنت) توفير المعلومات اللازمة للعميل لفتح الحسابات، وبالتالي يمكن أن تساعد في توفير سبل الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية.

[24] عميروش إيمان، قماز نجوم, **مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي -دراسة تجربة دولة كينيا**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد13, العدد01 , جامعة فرحات عباس سطيف01, الجزائر2013 ص131.

- **السلامة التجارية:** ينطوي شمول الفئات المحرومة من الخدمات على توفير مجموعة واسعة من خدمات المدفوعات، والودائع، والتأمين، ومنتجات الإقراض ذات القيمة المنخفضة والتي تم تصميمها بناءا على إحتياجات العملاء ويتطلب القيام بذلك تحقيق عوائد مستدامة و كافية لتغطية التكاليف دون تحديد أسعار غير متاحة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تقديم الخدمات بتكلفة منخفضة عبر الأتمتة والمعالجة المباشرة بإستخدام حلول التكنولوجيا المالية، كما تؤدي التكنولوجيا المالية دورا حاسما في زيادة نسبة الشمول المالي من خلال تقديم أشكال جديدة ومتطورة من العمليات المالية والمصرفية والتي يمكن القيام بها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت و من أبرز خصائص التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي هي :[25]

- ✓ تقنية البلوكشين وتطبيقها المحتمل لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات؛
- ✓ اعتماد تكنولوجيا الحوسبة الحسابية في القطاع المالي.
- ✓ تحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عملية التصنيف الائتماني.
- ✓ التقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الإجراءات "اعرف عميلك".
- ✓ التكنولوجيا الرقابية لتعزيز الإمتثال للمعايير الدولية ومن ثم الحفاظ على الإستقرار المالي والنزاهة المالية، وكفاءة الإشراف المحلي.

الفرع الثالث:إنعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

حيث سنعالج مخاطر التكنولوجيا المالية, وأثرها على الشمول المالي.

أولا: أثر التكنولوجيا المالية ومخاطرها على الشمول المالي.

منذ عام 2010 قادت مجموعة العشرين والبنك الدولي مبادرة لزيادة الشمول المالي في البلدان النامية، بهدف المساعدة في الحد من مستويات الفقر في الإقتصاديات النامية والصاعدة، اليوم يلفت إهتمام صانعي الإقتصاد، ويرجع هذا بشكل كبير إلى العديد من القضايا التي لا تزال قائمة والتي إذا تم معالجتها يمكن أن السياسات والأكاديميين إلى أهمية استخدام التكنولوجيا المالية والشمول المالي للتخفيف من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، ويرجع هذا بشكل كبير إلى العديد من القضايا التي لا تزال قائمة والتي إذا تم معالجتها يمكن أن تسهم في تعزيز أداء التمويل الرقمي للأفراد والشركات والحكومات والإقتصاد بشكل عام، التمويل الرقمي والشمول المالي يحملان العديد من الفوائد لمستخدمي الخدمات المالية، والحكومات، مثل زيادة الوصول إلى التمويل بين الأفراد الفقراء، وتقليل تكلفة الوساطة المالية للبنوك ومقدمي التكنولوجيا المالية، وتعزيز الإنفاق الإجمالي للحكومات.

ويمكن التمييز بين أثرين مختلفين للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي:[26]

---

[25] **نفس المرجع السابق**

أولا: إيجابيا: من خلال الأساس النظر للعلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، يفترض أن عددا كبيرا من السكان المستبعدين يمتلكون هواتف محمولة، وتوفير الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة يمكن أن يحسن وصول السكان المستبعدين، شريطة أن يكون لديهم هاتف محمول وإتصال إنترنت منخفض التكلفة، وتوقع أن يكون لزيادة التمويل الرقمي تأثير إيجابي على الشمول المالي، يمكن ذكرها على النحو التالي:

التكنولوجيا المالية تتمتع بقدرة كبيرة على تغيير هيكل الخدمات المالية، بجعلها أسرع، وأر خص، وأكثر أمنا وإتاحة من حيث العروض، وهو ما يسرع من لإنتشار الخدمات المالية الرقمية ويدعم الشمول المالي خاصة بين الفئات التي لا تتعامل مع المنظومة المالية الرسمية؛[27]

- ✓ التكنولوجيا المالية تسهل من التحول إلى أنظمة الدفع الالكترونية والصرفة عبر الانترنت وهو ما يزيد من فتح الحسابات المالية ورقمنه المدفوعات وتسهيل طرق إدارتها عن بعد؛
- ✓ نجحت شركات التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة متنوعة من الخدمات والمنتجات المبتكرة، كخدمات المدفوعات وجمع رأس المال، والعملات الرقمية وتحويل الأموال والإقراض والتمويل الجماعي وصدارة الثروات وخدمات التامين وهو ما يؤثر على مستقبل الخدمات المالية التقليدية وزيادة سرعة الابتكارات والحلول الرقمية؛
- ✓ تؤدي التكنولوجيا المالية دورا مهما في تعزيز الشمول المالي والنمو الإحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي.
- ✓ تعمل معظم شركات التكنولوجيا المالية تحت شعار تمكين المستبعدين ماليا .
- ✓ التكنولوجيا المالية تساهم في تصميم البنية التحتية المالية للأسواق المالية، ولكافة المنظومة المالية، ما يسهل من إدارة المدخرات والدخول والاستثمار.
- ✓ تعتمد التكنولوجيا المالية على تقنيات مثل البلوكتشين لزيادة شفافية وكفاءة المدفوعات وتحسين الأمان وتحليل البيانات الكبيرة.
- ✓ التكنولوجيا المالية تعزز الإمتثال للمعايير الدولية وتعزيز الثقة في النظام المالي وتدعم الشمول المالي.
- ✓ إعتمادا على التكنولوجيا المالية، يمكن للحكومات تقليل عدد الأشخاص غير المشمولين ماليا من خلال توفير مدفوعات مثل الرواتب والمعاشات والمساعدات الحكومية.
- ✓ لزيادة الشمول المالي، ولضمان إستفادة الناس من الخدمات المالية الرقمية، يلزم توفر نظام للمدفوعات على درجة من التطور، وبنية تحتية مالية جيدة، ولوائح تنظيمية ملائمة وإجراءات وقائية لحماية المستهلكين، ويلزم تصميم الخدمات المالية، بحيث تلبي إحتياجات الفئات المحرومة.

---

[26] بن قيدة مروان، بهناس عباس، **الإمكانات والفرص الواعدة للاستثمار في التكنولوجيا المالية وأثره على دعم الشمول المالي بالبلدان العربية**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12 ، العدد01 جامعة المدية، الجزائر، ،2023 ص.502-503

[27] [27] بن قيدة مروان، بهناس عباس، **مرجع سابق**، ص 21

- ✓ التكنولوجيا المالية تعمل على توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية، إذ تساعد الإقتصاديات النامية على التصدي للأزمات الصحية وغيرها، مثل أزمة فيروس كورونا التي شلت إقتصاديات العالم حاليا، وتعزيز النمو في المستقبل.

ثانيا:سلبيا: من جانب أخر، يمكن أن يكون للتكنولوجيا المالية آثار سلبية على الشمول المالي، حيث تسعى شركات التكنولوجيا المالية لتحقيق الأرباح أو توسيع فرص الحصول عليها، ويمكن ذكر هذه الآثار سلبية على النحو التالي:[28]

- يمكن لمقدمي خدمات التكنولوجيا المالية إستخدام تكتيك تسويقي أكثر قوة لإقناع العملاء من ذو الدخل المرتفع والمتوسط بإستخدام بنية أساسية أو منصة تمويل رقمية جديدة، في حين تستخدم تكتيك تسويقي أقل قوة إقناع العملاء ذو الدخل المنخفض والفقراء لإستخدام المنصات الرقمية أو البنية التحتية الجديدة أوالحالية حيث يعتقدون أن الأخيرة لا ستطيع تحمل الرسوم وهذا ما يؤدي إلى إنخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء وذو الدخل المنخفض نظرا لأن صافي العائد النقد لمقدمي التكنولوجيا المالية أعلى مع العملاء ذو الدخل المرتفع والمتوسط مقارنة بالعملاء ذو الدخل المنخفض والفقراء.
- يمكن أن يكون التحيز في توفير خدمات التكنولوجيا المالية الرقمية جغرافيا لأن موفر هذه الخدمات يمكنهم اختيار الإنسحاب أو التوقف عن تقديم خدمات التكنولوجيا المالية إلى المناطق الريفية أو المجتمعات التي لا تمتلك البنية التحتية الداعمة للحفاظ عليها، مما يؤدي إلى إنخفاض الشمول المالي.
- يمكن إدخال التحيز التعليمي في تقديم الخدمات المالية الرقمية، حيث أن مقدمي هذه الخدمات يركزون بشكل أقل على تقديم الخدمات المالية الرقمية للمجتمعات الفقيرة وغير المتعلقة التي لا تمتلك المعرفة المالية الأساسية.

ثانيا: مخاطر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي

تأتي الفرص التي توفرها التكنولوجيا المالية مصحوبة بمخاطر كبيرة يمكن أن تكون لها نتائج وخيمة على الشمول المالي [29]:

1. **الإستبعاد والإقصاء:** يعمل نقص الوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيا المالية على تعميق الفجوة الرقمية، حيث يجد النساء والفقراء صعوبة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية بسبب نقص البنية التحتية الأساسية وعدم توفر الهواتف الذكية.

---

[28] عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر،(**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الجزائر 2016/2023**)،الملتقى الدولي الافتراضي : البيانات الضخمة و الاقتصاد الرقمي كفيلة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والأفاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 18 جوان 2022,ص 05.

[29] بوطالب عزيز، سفار أسماء، **مرجع سابق** ،ص 65.

2. **التمييز:** رغم أن الهدف الأساسي للتكنولوجيا المالية هو تحسين تجارب العملاء وتوفير خدمات ميسورة التكلفة إلا أنها قد تسهم وتؤدي إلى التحيز والتمييز، حيث تشير التجارب أن غالب هذه الأدوات التحيز في البيانات الأساسية، والأشخاص الذين يصممونها، والتفصيلات الحالية على سبيل المثال، التمييز ضد الأقليات من المقترضين.
3. **حماية المستهلك:** تشمل المخاطر المتعلقة بالشفافية والإفصاح الإلكتروني، خصوصية البيانات سلامة أموال الأشخاص الأمن السيبراني والأمية الرقمية.
4. **المخاطر المتعلقة بحماية البيانات:** إن إحتمالية حدوث هذه المخاطر مثل المساس بالخصوصية والهوية مما يعرض صاحبها للسرقة والإحتيال حيث سيتسبب في ضرر أكبر من منافع تلك الوسائل والأدوات خاصة وأن العملاء يعانون من مستويات منخفضة من الدخل والرقمنة في ظل نقص البدائل، كما هو الحال في العديد من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية والفقيرة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت التكنولوجيا المالية (FinTech) أحد أبرز الأدوات التي تسهم في تعزيز الشمول المالي، خاصة في المناطق التي تعاني من محدودية الوصول إلى الخدمات المالية التقليدية. يعُدَ الشمول المالي عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمُكنّ الأفراد والشركات من المشاركة الفاعلة في الاقتصاد. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في ظل انتشار الهواتف الذكية وتطبيقات الدفع الإلكتروني، والتي ساهمت في تخطي الحواجز الجغرافية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، يأتي هذا المبحث لاستعراض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، حيث تم تقسيمها إلى مطلبين: يعرض المطلب الأول مختلف الدراسات العربية التي ركزت على واقع التكنولوجيا المالية في العالم وكذا يشمل الدراسات الأجنبية التي قدمت رؤى عالمية حول تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي أما المطلب الثاني فيتناول مناقشة الدراسات السابقة وموقعها من الدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

تعددت الدراسات باللغة العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة في مختلف الجوانب.

الفرع الأول: عرض الدراسات العربية:

يعرض هذا المطلب الدراسات باللغة العربية لموضوع دراستنا، بحيث نشير إلى أن هاته الدراسات جاءت خلال الفترة الممتدة من 2019 إلى2024:

1. **كردوسي مروة، (2023-2024)، أطروحة دكتوارة بموسومة بـ:**

"دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية"

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي. يتحقق ذلك من خلال مرحلتين رئيسيتين تمثلت المرحلة الأولة في دراسة وتقييم التوجهات: تبدأ الدراسة بتقييم التوجهات الدولية والمحلية في تبني الحلول المبتكرة التي تقدمها التكنولوجيا المالية، مثل المدفوعات والتحويلات الرقمية، وإدارة الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل تطور مؤشرات الشمول المالي. أما المرحلة الثانية تحليل مساهمة الشركات: تسعى الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة شركات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي على المستوى الدولي، مع التركيز بشكل خاص على الوضع في الجزائر.لتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، أظهرت الدراسة أن استخدام التكنولوجيا المالية ساهم بشكل كبير في تعزيز وتحسين الشمول المالي في مختلف مناطق العالم، من الأمريكيتين إلى أوروبا، والشرق الأوسط وأفريقيا، وصولاً إلى آسيا والمحيط الهادئ، يعود هذا النجاح إلى كفاءة تقنيات التكنولوجيا المالية في توفير خدمات مالية متقدمة وسهلة الوصول، مما يتيح للأفراد الاستفادة من هذه الخدمات بسهولة. تساهم التكنولوجيا المالية أيضاً في رفع درجة الثقة بالنظام المالي وتقليل الفجوة في الوصول إلى الخدمات المالية بين مختلف فئات السكان.

2. **قلمام سعدة، مزيان محمد توفيق (2023)، مقال بعنوان:**

"دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي وجذب العملاء، قراءة في مؤشرات الشمول المالي العالمية"

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التكنولوجيا المالية كصناعة حديثة في تغيير طرق تقديم الخدمات المالية، وضمان شمول مالي عادل وكامل، كما تسعى هذه الدراسة أيضاً إلى استعراض مدى تأثير هذه التغيرات على توجهات العملاء، توصلت الدراسة إلى أن أدوات التكنولوجيا المالية ساهمت بشكل كبير في انتشار الخدمات المالية، وجذبت اهتمام العملاء. على الرغم من ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الدول، وحتى داخل الدولة الواحدة بين الشرائح والطبقات. توجد أيضاً العديد من العوائق والنقائص التي تعيق توسيع دائرة الشمول المالي.

3. **محمد عبد العليم صابر (2022)، مقال بعنوان:**

" التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية"

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية (FinTech) في تعزيز وضعية الشمول المالي (Financial Inclusion) كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع. شملت عينة الدراسة مجموعة من الدول العربية، وتم استعراض المؤشرات الخاصة بالشمول المالي لتلك الدول، أظهرت النتائج أن مستوى الشمول المالي يبتعد عن الحجم المرغوب فيه لتعزيز الاقتصاد المالي لهذه الدول. يعزى هذا الضعف إلى عدة

عوامل، أبرزها: ضعف حجم الدخل الفردي، مستويات التثقيف المالي الضعيفة، عدم كفاءة النظام المالي في تسهيل النفاذ للخدمات المالية.

4. **الداوي أسماء (2021-2022) مذكرة ماستر بعنوان:**

" دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي دراسة حالة الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية خلال الفترة (2004-2020)

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي، شمل مجتمع الدراسة الجزائر وعينة من الدول العربية، تم بناء مؤشرات للشمول المالي كمتغير تابع، وتم استخدام التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل. اعتمدت الدراسة في تحليلها الإحصائي على مخرجات برنامج SPSS، باستخدام أدواته المتقدمة مثل طريقة تحليل المركبات الأساسية واختبار جودة القياس، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي، أي أنه كلما زادت التكنولوجيا المالية، زادت درجة الشمول المالي، كما خلصت الدراسة إلى وجود ضعف في مستوى الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية، مما جعلها تصُنف ضمن الدول المتوسطة في تحقيق الشمول المالي.

5. **نهلة أبو العز (2021): مقال بعنوان:**

" أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية"

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار تأثير تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية، المتمثلة في ماكينات الصراف الآلي، وبطاقات الائتمان والديون الإلكترونية، والنقود المحمولة، على الشمول المالي في عدد من الدول الأفريقية خلال الفترة 2014-2018. تضمنت عينة الدراسة 15 دولة أفريقية، وتم تطبيق تحليل السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)،توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي إيجابي لاستخدام ماكينات الصراف الآلي والنقود المحمولة على الشمول المالي. كما أن استخدام الديون الإلكترونية وبطاقات الائتمان ليس له تأثير معنوي على الشمول المالي. بالإضافة إلى ذلك، أشارت النتائج إلى وجود نفس التأثير المعنوي الإيجابي لاستخدام ماكينات الصراف الآلي والنقود المتحركة على الشمول المالي.

6. **ريان جريدي، سحر كرامة (2021-2022)، مذكرة ماستر بعنوان:**

" دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2010-2018)"

تهدف هذه الدراسة اختبار أثر تطبيق التكنولوجيا المالية ممثلة بأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الدفع ما بين البنوك على الشمول المالي مقاسا بعدد المقترضين من البنوك التجارية في الجزائر لبيانات السنوية خلال فترة (2010-2018)، بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد سبق ذلك دراسة إحصائية لواقع تطبيق قطاعات التكنولوجيا المالية في الجزائر

خلال الفترة (2016-2021)، ومن أهم ما توصل إليه من نتائج وجود أثر معنوي موجب لاستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني ما بين البنوك على الشمول المالي في حين لم يكن هناك أي أثر لاستخدام أجهزة الصراف الآلي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة

الفرع الثاني: عرض الدراسات الأجنبية

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض لدراسات السابقة باللغة الأجنبية وذلك كما يلي:

1. Souaad Moussaoui ،MohmedTagrerout، (2023) ، مقال بعنوان :

"The role of financial technology in promoting financial inclusion, with reference to the case of Algeria

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد مفاهيم الشمول المالي وعلاقته بالتكنولوجيا المالية من حيث مساهمتها في إنشاء منتجات تخدم التحول المالي الرقمي وزيادة ملكية الأفراد والمؤسسات للحسابات المالية والمصرفية، لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، من خلال عرض بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2016-2021، باستخدام المنهج التحليلي الوصفي،خلصت الدراسة إلى أن مؤشرات الشمول المالي تشهد تطوراً بطيئاً وفقاً للبيانات المتاحة من بيانات البنك الدولي، ويعزى ذلك إلى ضعف الثقافة المالية، وضعف البنية التحتية، والتحول التدريجي من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي. وتوصي الدراسة ببذل الجهود لرقمنه القطاع المالي والمصرفي في الجزائر، والاستفادة من منتجات التكنولوجيا المالية، والعمل على تطوير برامج الحاسوب وإتاحتها، وتطوير مؤشرات جاهزية الشبكة

2. Beck, Thorsten (2020) ، ورقة بحثية صادرة عن معهد بنك التسوية الآسيوي بعنوان :

fintech and financial inclusion: opportunities and pitfalls

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تحديد مفاهيم الشمول المالي وعلاقته بالتكنولوجيا المالية من حيث مساهمتها في خلق المنتجات التي تخدم التحول المالي الرقمي وزيادة ملكية الأفراد والمؤسسات للحسابات المالية والمصرفية، لتحقيق التنمية المستدامة ومكافحة الفقر، من خلال عرض بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة 2016-2021، باستخدام المنهج الوصفي التحليلي. وخلصت الدراسة إلى أن مؤشرات الشمول المالي تشهد تطوراً بطيئاً وفقاً للبيانات المتاحة من بيانات البنك الدولي، ويعزى ذلك إلى ضعف الثقافة المالية، وضعف البنية التحتية، والتحول التدريجي من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، وتوصي الدراسة ببذل الجهود لرقمنة القطاع المالي والمصرفي في الجزائر، والاستفادة من منتجات التكنولوجيا المالية، والعمل على تطوير برامج الحاسوب وإتاحتها، وتطوير مؤشرات جاهزية الشبكة.

3. Aruna Polisetty،Varun Kesavan (2025) ، مقال بعنوان:

An extensive examination of the influence of financial technology (Fintech) on advancing financial inclusion: à bibliometric investigation

تركز هذه الدراسة الشاملة والدقيقة على الأبحاث المنشورة في قاعدة بيانات Scopus المتعلقة بالتكنولوجيا المالية والشمول المالي. تظهر البيانات بشكل واضح أن الصين والهند والولايات المتحدة تقود الجهود العالمية في هذا المجال. كما تكشف عن زيادة ملحوظة في عدد الأبحاث المنشورة حول التكنولوجيا المالية والشمول المالي. ومن أبرز المساهمين في هذا المجال الباحثون Ozili PK وBanna H وZhang Y، الذين ينتمون إلى جامعات مرموقة مثل جامعة بان أتلانتيك، وجامعة الدراسات المهنية، وجامعة رنمين الصينية. تشير الدراسة إلى أن الابتكار الناجح في التكنولوجيا المالية يعزز الشمول المالي من خلال سد الفجوة بين المجتمعات الحضرية والريفية، مما يسهم في تحقيق الاستدامة. بالإضافة إلى ذلك، يحفز الابتكار المالي الفعال النمو في الاستثمارات الخضراء والمبادرات البيئية والتمويل الأخضر، مما يساعد الاقتصادات على الانتقال من النموذج الخطي إلى النموذج الدائري. يمكن أن تسهم هذه الدراسة في توجيه وتوعية صناع السياسات والمنظمين والباحثين المستقبليين في هذا المجال الحيوي.

4. Adjasi, Charles ; Hamilton, Calumn ; Lensink, Robert ، (2023) ، مقال بعنوان :

Fintech and financial inclusion in développent countries

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تبيان دور التكنولوجيا المالية كصناعة حديثة في تغيير طرق تقديم الخدمات المالية وضمان شمول مالي عادل وكامل ومدى تأثير هذه التغيرات على توجهات العملاء مستعرضين مؤشرات الشمول المالي عالميا وفي الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى أن أدوات التكنولوجيا المالية ساعدت كثيرا في انتشار الخدمات المالية وجذبت اهتمام العملاء رغم الفجوة الكبيرة المسجلة بين الدول وفي الدولة الواحدة بين الشرائح والطبقات، وكذلك عدة عوائق ونقائص تقف دون توسيع دائرة الشمول المالي.

5. Dao Ha، Phuong Le، Duc Khuong Nguyen، (2025) ، مقال بعنوان :

Financial inclusion and fintech: a state-of-the-art systématique littérature Review

تقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً للأدبيات المتعلقة بتعزيز الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية. وقد تم اختيار ستة وتسعين ورقة بحثية من بين 2951 مقالة في قواعد بيانات Web of Science وScopus وEBSCO. تستخدم هذه الدراسة تقنيات التحليل الببليومتري وتحليل المحتوى لإلقاء الضوء على الجوانب غير المستكشفة لتأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي. وعلى عكس الدراسات السابقة، تعمل هذه الدراسة على توحيد كمية كبيرة من الأدبيات المتعلقة بالشمول المالي من خلال وضع النظريات ووجهات النظر من قطاع التكنولوجيا المالية في سياقها الصحيح بشكل منهجي. وتتضمن النتائج الرئيسية تحديد ثلاث مجموعات بحثية رئيسية: (1) ظهور خدمات جديدة، (2) تحول المشهد

السوقي، و(3) أدوار أصحاب المصلحة في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية. ويكشف التحليل عن فجوات في الأبحاث الحالية، مثل الحاجة إلى المزيد من الدراسات حول التأثير الملموس للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي والتنظيم. وتختتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على الاتجاهات المحتملة للبحوث المستقبلية والتأكيد على أهمية قيام صناع السياسات بإيلاء اهتمام أكبر لتأثيرات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي.

6. Abou Ismail Nahla ، Boumediene Manel ، (2025) ، مقال بعنوان :

The role of financial technology techniques in supporting financial inclusion study analytical of the reality of Arab countries

تهدف الدراسة إلى معرفة دور تقنيات التكنولوجيا المالية في دعم وتعزيز الشمول المالي وتشخيص واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية كبديل مبتكر للخدمات المالية وأهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة للقيام بدورها المنوط بها في المستقبل في ظل عدم استقرار النظام العالمي. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك لتوضيح كافة المفاهيم المتعلقة بالدراسة وتحليلها بما يتفق مع الأهداف المراد تحقيقها. وخلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تحمل العديد من الفرص التي تدعم وتعزز الشمول المالي من خلال دورها في تحقيق الاستقرار المالي والحد من مخاطر الأزمات المالية. ورغم تطور حجم الاستثمار في الدول العربية إلا أن دورها يظل ضعيفاً في تقليص فجوة الشمول المالي نتيجة لتراكم العديد من المعوقات والصعوبات المرتبطة بعدم ملاءمة بيئة الأعمال.

7. Zakaria ELOUAOURTI،Aomar IBOURK (2023) ، مقال بعنوان :

Financial technology as à driver of financial inclusion and inclusivedéveloppement in the MENA région: Risks and opportunities

هدف هذه الدراسة إلى فهم كيف يمكن للتقنيات المالية الرقمية أن تساهم في تقليص الفجوة بين الفئات السكانية التي غالباً ما تستُبعد من الخدمات المالية التقليدية، مثل النساء وكبار السن. بدأت الدراسة بتحليل الفروقات في الشمول المالي الرقمي بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول إفريقيا جنوب الصحراء، من خلال بيانات تغطي 9 دول.استخُدم نموذج إحصائي لمقارنة العوامل المؤثرة، وظهر أن إيران تتصدر من حيث الشمول المالي الرقمي، بينما تونس تسجل مستويات منخفضة. وتبينّ أن الشمول المالي الرقمي يتأثر بعوامل عدة، أهمها التعليم، السن، النوع الاجتماعي، ومستوى الدخل.كما وجدت الدراسة أن توفر الإنترنت والهواتف المحمولة يلعب دوراً كبيراً في تعزيز الشمول المالي، إلى جانب الثقة في النظام المالي وفعالية السياسات الحكومية. في النهاية، أوصت الدراسة بضرورة دعم التعليم والمشاركة في سوق العمل وربطها بالتقنيات الرقمية، خصوصاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لتحقيق نتائج فعالة ومستدامة

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة

أولا-بعدما تطرقنا في المطلب الاول من هذا المبحث لمختلف الدراسات المشابهة لدراستنا الحالية، فوجدنا الكثير منها يحمل نفس جوانب موضوعنا والبعض الآخر يختلف عنها نسبيا، حيث تناولت في مجملها موضوع الشمول المالي والتكنولوجيا المالية، فمنها ما درست واقع الشمول المالي في مختلف نقاط ودول العالم وتوصلت لوجود ضعف في مستوى هذا الشمول مقارنة بدول أخرى خاصة في الدول العربية ، في حين دراسات أخرى قامت بدراسة الشمول المالي بإستخدام قياس بعض المؤشرات الخاصة به .

أما الدراسة التي توافقت مع موضوع دراستنا اين هدفت إلى إستكشاف دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي حيث قامت ببناء مؤشرات للشمول المالي كمتغير تابع وتم فيها إستخدام التكنولوجيا المالية كمتغير مستقل شمل مجتمع الدراسة الجزائر وعينة من الدول العربية ، أين إعتمدت الدراسة في في تحليلها على الإحصائي على مخرجات برنامج بإستخدام أدواته المتقدمة كطريقة تحليل المركبات الأساسية وإختبار جودة القياس ولقد توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها وجود علاقة طردية بين التكنولوجيا المالية و الشمول المالي أي أنه كلما زادت التكنولوجيا المالية زاد الشمول المالي ،بينما وجدت دراسة على الجانب الأخر أن استخدام الديون الإلكترونية وبطاقات الائتمان ليس له تأثير معنوي على الشمول المالي. وهنا ساهمت دراستنا في إبراز دور مؤشرات الشمول المالي إعتمدنا فقط على متغيرات الدراسة الحالية ،قمنا بدراسة قياسية لواقع التكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لكل من المؤشرات التالية: مؤشر إنتشار الحسابات المصرفية , مؤشر إنتشار بطاقات الخصم ,مؤشر إنتشار بطاقات الإئتمان ,مؤشر إنتشار الحسابات المصرفية , مؤشر إنتشار الخدمات المصرفية عبر الأنترنت حيث أخدت البيانات المعمول بها من البنك الدولي "قاعدة البيانات " .

من خلال تطرقنا للدراسة القياسية السابقة والتي تناولت مساهمة التكنولوجيا المالية على الشمول المالي فمن حيث متغيرات الدراسة نجد الدراسة جمعت بين متغيرات التكنولوجيا المالية والشمول المالي كعوامل مؤثرة على الشمول المالي حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي على الشمول المالي من المتغيرات المستقلة وذلك بالإعتماد على تطبيق برنامج بانل ، بينما تم التركيز في موضوعنا على قياس العلاقة التي تربط متغيرات الدراسة المستقلة (مؤشرات الشمول المالي)بالمتغير التابع التكنولوجيا المالية من خلال المفاضلة بين نماذج البانل في التأثير على الشمول المالي في الدول المدروسة.

ثانيا -اوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة:

- ✓ إتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو أن التكنولوجيا المالية لها دور كبيرة ومساهمة عالية في تحقيق الشمول المالي اضافة الى **دراسة ريان جريدي ,سحر كرامة (2022/2021)** و دراسة **نهلة أبو العز(2021)** فان هاتين الدراستين تميزتا بإضافة نوعية تمثلت في إبراز خاص لدور أحد تقنيات التكنولوجيا المالية وهي بطاقات الدفع الالكتروني ما بين البنوك و إستخدام ماكينات الصراف الألي والنقود المحمولة .
- ✓ اتفقت العديد من الدراسات السابقة على إستخدام الأداة ذاتها في جمع البيانات حيث إعتمدت جميعها على برنامج التحليل الإحصائي نظرا لكفاءته وشيوع إستخدامه في هدا النوع من البحوث على غرار دراستنا التي إستخدمت برنامج التحليل القياسي .

- ✓ إن هدف دراسة ريان جريدي ,سحر كرامة **(2022/2021) هو** إختبار أثر تطبيق اللتكنولوجيا المالية ممثلة بأجهزة الصراف الآلي وبطاقات الدفع ما بين البنوك على الشمول المالي مقاسا بعدد المقترضين من البنوك التجارية في الجزائر لبيانات سنوية خلال فترة (2010-2018)، بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد سبق ذلك دراسة إحصائية لواقع تطبيق قطاعات التكنولوجيا المالية في الجزائر خلال الفترة (2016-2021) أما دراستنا فهدفها قياس مساهمة التكنولوجيا المالية على الشمول المالي بإستخدام بعض المؤشرات خلال الفترة 2023/2010 , بإستخدام نمودج بانل حيث سبق دلك دراسة قياسية لواقع تطبيق التكنولوجيا المالية في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA .
- ✓ ويكمن وجه الاختلاف الجوهري في الدراسات السابقة عن دراستنا كون أن جميع الدراسات البايقة كان هدفها هو إبراز دور التكنولوجيا المالية في تطوير منظومة الشمول المالي بمختلف دول العالم على غرار دراستنا التي تهدف إلى إبراز دور وأهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA.

ثالثا- الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية :

- ✓ من خلال إستعراض أوجه الإتفاق والإختلاف بين الدراسات السابقة نشير أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام إلا أنها تختلف عنها في عدة جوانب تتمثل في الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي :التركيز السابق على بعض الدول وليس كلها وعدم وجود دراسات كافية تغطي دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAمما جعل دراستنا تغطي فراغ جغرافي وبحثي.
- ✓ تضمنت هذه الدراسة ربط للمشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة.
- ✓ إستخدمت هذه الدراسة مدخلين بحثيين (المدخل الكمي / المدخل الكيفي) وذلك لتكوين فكرة دقيقة عن مشكلة الدراسة كما تضمنت تنوعاً في مناهج الدراسة.
- ✓ لم تقتصر هذه الدراسة على دولة واحدة فقط وإنما تضمنت عينة الدراسة مجموعة من الدول لضمان تشخيص الواقع بدقة . وهي "الجزائر , تونس , المغرب , لبنان , مصر , عمان " .
- ✓ تعددت أدوات هذه الدراسة حيث شملت البيانات الثانوية المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي ودلك بإستخدام بيانات بانل ,تغطي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقياMENA خلال الفترة" 2023/2010 " وذلك من أجل جمع البيانات بدقة أكبر بما يخدم أهداف الدراسة .

ومن العرض السابق يتضح أن هذه الدراسة عالجت فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وشمول عينتها لـ.06 دول من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA وإستخدامها لبرنامج Eviews12 الإحصائي.

رابعا-جوانب الاستفادة من الدراسات السابقة

- إستفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم بمساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.
- إستفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول للمنهج الملائم لهده الدراسة.
- وظفت الدراسة الحالية توصيات ومقترحات الدراسات السابقة في دعم مشكلة الدراسة واهميتها خصوصا دراسة **الداوي أسماء (2021-2022).**
- إستفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري.
- إستفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في صياغة التصور المقترح.

خلاصة الفصل النظري

تطرقنا في هذا الفصل إلى الأسس النظرية للتكنولوجيا المالية والشمول المالي حيث يبدأ بتعريف واضح ومفصل لكل من المفهومين، مع تسليط الضوء على التطور التاريخي للتكنولوجيا المالية ودورها المتزايد في القطاع المالي، و يستعرض هذا الفصل كذلك النظريات الاقتصادية والمالية التي تدعم فكرة أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تكون محركاً قوياً للشمول المالي، ويناقش كيف يمكن للابتكارات التكنولوجية، مثل المدفوعات الرقمية، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ومنصات الإقراض الرقمي، أن تقلل من تكاليف الخدمات المالية وتزيد من سهولة الوصول إليها للفئات المهمشة والمستبعدة من النظام المالي التقليدي،كما إستعرض الفصل مجموعة من الدراسات السابقة باللغتين العربية و الأجنبية، هاته الأخيرة ساهمت في تكوين خلفية نظرية لدينا حول الموضوع المطروح، وشكلت بالإضافة للعديد من الدراسات الأخرى الأساس الذي بنيت عليه دراستنا، كما رسمت لنا تصورا حول كيفية تقدير نموذج الدراسة القياسية.

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

تمهيد

بعد إستعراضنا للإطار النظري للتكنولوجيا المالية والشمول المالي في المبحث الأول حيث إتضح لنا أن التكنولوجيا يمكن لها أن تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات المصرفية لدى فئات متنوعة من المجتمع ،كما ظهر لنا من خلال المبحث الثاني من الفصل الأول أن موضوع دراستنا نال إهتمام واسع على الصعيد العربي أو الأجنبي وهو ما يظهر من خلال تنوع الدراسات السابقة، وإستنادا لما سبق نحاول من خلال هذا الفصل تقدير مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في عينة من دولMENA خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023 عبر دراسة قياسية من خلال الإعتماد على بيانات Panal Data، وذلك عبر استخدام البرنامج الإحصائيEviews12، ولتحقيق ماسبق نعتمد على الخطة التالية:

- ✓ المبحث الأول: **منهجية ومتغيرات الدراسة**
- ✓ المبحث الثاني:**عرض نتائج الدراسة التطبيقية، تحليلها ومناقشتها**

المبحث الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة

جاء هذا المبحث لتوضيح الإجراءات والأدوات التي إستخدمت في الدراسة التطبيقية، من خلال تعريف بيانات الدراسة، مصادرها والفترة التي تمت فيها والمنهجية والنماذج المتبعة والبرامج المعلوماتية المستخدمة، ضمن مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: بيانات الدراسة ومصادرها

نظراً لطبيعة الدراسة المتمثلة في الدراسة القياسية، وعلى غرار الدراسات السابقة، فقد تم تقسيم متغيرات الدراسة إلى قسمين:

1. **المتغير التابع:** حسب موضوع الدراسة فإن المتغير التابع هو الشمول المالي حيث تم التعبير عليه من خلال المؤشر التالي:

- ✓ **مؤشر نتشار الحسابات المصرفية (BP):**حسب الدراسات السابقة تعد هذه النسبة من النسب المعبرة على مدى إنتشار الخدمات المصرفية.

2. **المتغيرات المستقلة:** حسب موضوع الدراسة تعتبر التكنولوجيا المالية هي المتغير المستقل حيث تم التعبير عليها من خلال ثلاث مؤشرات وهي كالتالي:

- ✓ **مؤشر إنتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت(OP):** حسب الدراسات السابقة تعد هذه النسبة من النسب المعبرة على مدى إستخدام الناس أو المؤسسات للخدمات البنكية عبر الأنترنت مثل تحويل الأموال ودفع الفواتير وكذا متابعة الحسابات البنكية الالكترونية ،إرتفاع هذا المؤشر يعني زيادة في إعتماد التكنولوجيا في التعاملات المالية.
- ✓ **مؤشر إنتشار بطاقات الإئتمان (CP) :**حسب الدراسات السابقة تعد هذه النسبة من النسب المعبرة على عدد أو نسبة إستخدام بطاقات الائتمان بين الناس ، فكلما زاد إستخدام هذه البطاقات دل على تطوير البنية التحتية للمدفوعات الإلكترونية .
- ✓ **مؤشر إنتشار بطاقات الخصم (DP):**حسب الدراسات السابقة تعد هذه النسبة من النسب المعبرة على مدى إستخدام بطاقات الخصم ،وإنتشارها يعني أن الأشخاص يعتمدون على وسائل دفع إلكترونية بديلة عن النقود التقليدية .

وقد تم الحصول على البيانات المستخدمة في الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي وستكون قيمها موضحة بالتفصيل في الملحق رقم02.

من خلال ماسبق يمكن تلخيص متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 2-1 :توصيف متغيرات الدراسة

نوع المتغير	إسم المتغير	الرمز المعتمد	المصدر	عدد المشاهدات	فترة الدراسة

المستقلة	إنتشار الخدمات المصرفية عبر الأنترنت	OP	www.statista.com	15	2010 إلى 2023
	إنتشار بطاقات الإئتمان	CP			
	إنتشار بطاقات الخصم	DP			
التابع	انتشار الحسابات المصرفية	BP	https://Data.humdata.org		

المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثاني: منهجية وأدوات الدراسة

نركز في هذا المطلب على توضيح المنهجية المتبعة ،والأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف الدراسة ، حيث تم تحديد منهجية الدراسة بالإعتماد على الأسلوب القياسي لقياس مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة الدراسة من 2010 إلى 2023، حيث تم إستخدام نموذج البانل (نموذج التأثيرات الثابتة)، ويرجع سبب إعتمادنا على هذا النموذج هو توسع حجم عينة الدراسة والتي تتمثل في 06 دول من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة التطبيقية، تحليلها ومناقشتها

بعد تحديد متغيرات الدراسة بناءا على الدراسات السابقة والجانب النظري وتحديد الإطار الزمني والمكاني لتطبيقها نستخدم برنامجEviews12 لتحليل البيانات وسنحاول إختبار الفرضيات التي تم وضعها سابقاً، يتطلب هذا الأمر القيام بدراسة إحصائية وصفية لمتغيرات الدراسة والتأكد من عدم وجود إرتباط كبير بين هذه المتغيرات ثم تقدير نماذج البانل الثلاثة وإختبار النموذج الأنسب للدراسة، وقبل ذلك نقدم قراءة تحليلة لمدى تطبيق الشمول المالي في دول العينة المختارة من خلال إستخدام بطاقات الإئتمان وبطاقات الخصم وأجهزة ATMs.

يشتمل هذا المبحث على مطلبين ، يتعلق المطلب الأول منها بتقديم قراءة تحليلة لمدى تطبيق الشمول المالي في دول العينة المختارة ومناقشتها وفي المطلب الثاني سنحاول عرض نتائج الدراسة القياسية، تحليل نتائج الدراسة القياسية تفسيرها ومناقشتها

المطلب الأول: قراءة تحليلة لمدى تطبيق الشمول المالي في دول العينة المختارة : سيتم ذلك كالآتي:

أولا : إستخدام بطاقات الإئتمان في بعض دول MENA خلال الفترة من 2011 إلى 2021

جدول رقم 2-2: نسبة إمتلاك بطاقات الإئتمان للأشخاص فوق 15 سنة (%) **خلال السنوات 2021/2017/2014/2011**

	نسبة إمتلاك بطاقات الإئتمان للأشخاص فوق 15 سنة (%)			
	2011	2014	2017	2021

الجزائر	1.16	6.07	3.24	2.77
مصر	1.39	1.88	3.33	2.8
لبنان	11.37	10.7	14.94	2.99
المغرب	-	1.05	0.19	-
عمان	26.62	-	-	-
تونس	-	6.83	7.13	2.38

Source: https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion, consulté le:15/05/2025 à:15:00

الشكل رقم 2-1: الأفراد الذين يمتلكون بطاقة إئتمان في بعض دول MENA خلال السنوات 2021/2017/2014/2011

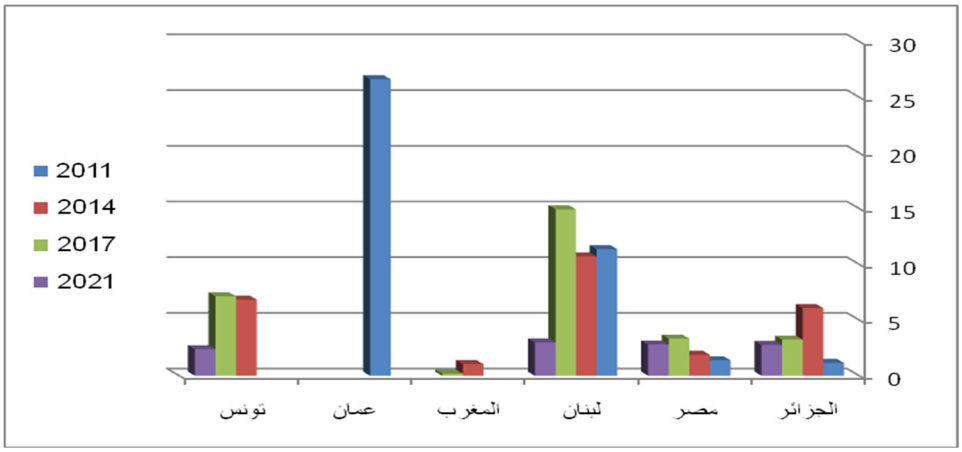

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم2-2

التحليل البياني :يظهر من خلال الشكل البياني أعلاه 2-1أنه يوجد إختلاف واضح بين الدول ،فهناك تفاوت كبير في معدلات إستخدام بطاقات الإئتمان بين الدول الستة ،مما يشير إلى فروقات في البنية التحتية المالية ،الوعي المالي أو السياسات البنكية .

- ✓ **عمان** :في عام 2011 كانت النسبة مرتفعة جدا مقارنة بباقي الدول تقترب من 30 بالمئة ، يفسر ذالك بداية التوسع البنكي في سلطنة عمان وتحسن البنية الرقمية في حين لم تظهر أي نسب في الأعوام التالية مما قد يشير إلى عدم توفر بيانات.
- ✓ **لبنان :** شهدت أعلى نسبة في عام 2017 وتجاوزت 20 بالمئة ,ثم إنخفضت سنة 2021 مقارنة ب 2017 لكن مازالت عالية نسبيا, تدل الأرقام على ان لبنان كان من الدول النشطة في إستخدام بطاقات الإئتمان بسبب

تقدم نظامها المصرفي , وربما تأثرت هذه النسب لاحقا بالأزمات الإقتصادية التس ساهمت في تراجع الثقة في البنوك والاعتماد على النقد.

- ✓ **الجزائر:**شهدت إرتفاعا ملحوظ في 2011 إلى 2014، يعكس هذا الإرتفاع بداية جهود الدولة في تحسين البنية المالية ،ثم إنخفاضا تدريجيا بعد ذلك لضعف الإستمرارية في تطوير البنية التحتية المالية الرقمية بالاظافة الى ضعف ثقة الأفراد في البنوك ، النسبة الأعلى كانت في 2014، وتعد الجزائر من الدول المتوسطة في الإستخدام مقارنة بلبنان وعمان .
- ✓ **مصر:** معدلات الإستخدام منخفضة عموما ،فهنالك تحسن طفيف في 2014 و2017 ،ثم إستقرار نسبي في 2021 ،قد يعكس هذا النمو البطيء تحديات في الشمول المالي أو ضعف الثقة في النظام المصرفي .
- ✓ **المغرب** : معدلات الإستخدام منخفضة جدا في كل السنوات، يظهر تحسن بسيط فقط في 2014 قد يشير إلى أن وسائل الدفع الأخرى أكثر إنتشارا في المغرب ويقد يكون السبب الحقيقي في هذا الإنخفاض هو وجود عدد كبير من السكان خارج النظام المصرفي الرسمي .
- ✓ **تونس :** شهدت تطور تدريجي ملحوظ في إستخدام بطاقات الإئتمان ، يتبعه إرتفاع واضح في 2014و 2017 بسبب إرتفاع إستخدام الأنترنت وإنتشار الهواتف الذكية مما ساعد في تحفيز إستخدام الخدمات المصرفية ، مع ثبات نسبي في 2021 حيث تعكس البيانات توجها نحو التحول الرقمي والتوسع في الخدمات المصرفية .

ثانيا : إستخدام بطاقات الخصم في بعض دول MENA **خلال الفترة من 2011 إلى 2021**

جدول رقم 2-3: نسبة إمتلاك بطاقات الخصم للأشخاص فوق 15 سنة (%) **خلال السنوات 2021/2017/2014/2011**

	نسبة إمتلاك بطاقات الخصم للأشخاص فوق 15 سنة (%)			
	2011	2014	2017	2021
الجزائر	13.54	21.63	19.97	22.87
مصر	5.11	9.58	24.6	22.09
لبنان	21.42	33.45	34.45	15.92
المغرب	–	–	21.12	31.72
عمان	53.01	–	–	–
تونس	–	12.25	23.46	20.45

Source: https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion, consulté le:15/05/2025 à:15:00

الشكل 2-2: نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة خصم في بعض دول MENA خلال السنوات 2021/2017/2014/2011

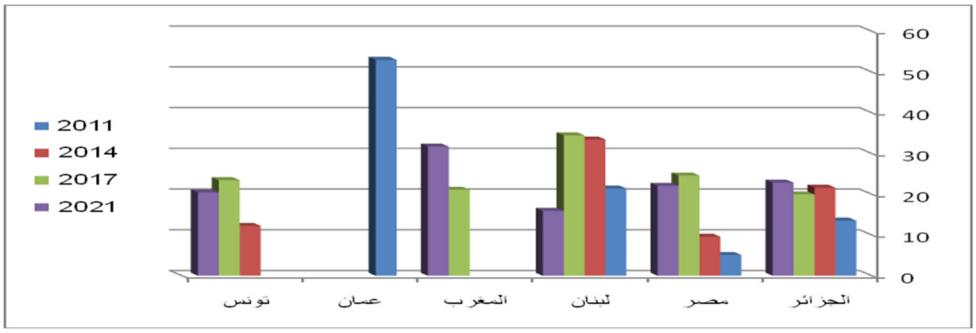

التحليل : بالنظر للرسم البياني الذي يوضح نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقة خصم في هذه الدول خلال السنوات المذكورة يمكن

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم2 - 3

- ✓ **تونس** : يبدو أن نسبة إمتلاك بطاقة خصم مستقرة نسبيا بين عامي 2011 و 2017 يعكس فترة من التعافي بعد الثورة حيث بدأت البنوك في إعادة بناء الثقة ومع ذلك هناك إنخفاض ملحوظ في عام 2021 يفسر بتدهور الوضع الإقتصادي بعد جائحة كورونا مما أدى إلى ضعف الإستقرار المالي .
- ✓ **عمان** :تظهر هذه الدولة أعلى نسبة لملكية بطاقة الخصم بين جميع السنوات المعروضة يفسر ذلك بوجود سياسات مالية سليمة ,مع بنية تحتية مصرفية متقدمة ودعم حكومي مباشر لتعزيز الشمول المالي يتبعه إنخفاض في عام 2014 يربما يرتبط بتقلبات أسعار النفط التي أثرت على ميزانية الدولة إلا أن الملكية تعافت بشكل كبير في عام 2017 وظلت مرتفعة في عام 2021 وهذا قد يشير الى قوة النظام المصرفي .
- ✓ **المغرب** :شهدت زيادة مطردة في ملكية بطاقات الخصم عام 2011 إلى عام 2017 بسبب دعم الرقمنة المالية وتليها إنخفاض طفيف في عام 2021 قد يرتبط بتأثير جائحة كورونا على الإقتصاد وإنخفاض الدخل المتاح،على الرغم من أنها لا تزال أعلى من مستوى عام 2011 .
- ✓ **لبنان** :هناك إتجاه تصاعدي واضح في ملكية بطاقات الخصم من عام 2011 إلى عام 2017 يعكس النمو إستقرار نسبيا والثقة في النظام المصرفي ، ومع ذلك إنخفضت النسبة بشكل كبير في عام 2021 نتيجة للأزمة الإقتصادية والمالية الحادة التي شهدتها الدولة ،مما أثر على قدرة الأفراد على الإحتفاظ بحساباتهم المصرفية وإستخدام بطاقات الخصم.

- ✓ **مصر** :تظهر مصر نمطا متذبذبا ،إزادت الملكية من عام 2011 إلى عام 2017 ثم إنخفضت بشكل حاد في 2021 لتصل إلى أدنى نسبة بين الدول الموضحة في ذلك العام يفسر ذلك بتعاقب مراحل الإستقرار والضغط الإقتصادي خاصة بعد التعويم في 2016.
- ✓ **الجزائر** :تظهر الجزائر زيادة تدريجية في ملكية بطاقات الخصم في عام 2011 إلى عام 2017نتيجة لتوسيع الحكومة في تعميم الخدمات البنكية وتشجيع الدفع الإلكتروني ، تليها إنخفاض عام في 2021 قد يكون مرتبط بعوامل اقتصادية أو تغيرات في اللوائح المصرفية أو حتى تفضيلات المستهلكين لطرق دفع أخرى على الرغم من أنها لا تزال أعلى من 2011 .

ثالثا: إستخدام الصراف الآلي في بعض دول MENA خلال الفترة من 2011 إلى 2021

جدول رقم 2-4: نسبة إستخدام ATMs (%) **خلال** (%) **خلال السنوات 2021/2017/2014/2011**

	نسبة إستخدام ATMs (%)			
	2011	2014	2017	2021
الجزائر	14.17	10.3	–	–
مصر	–	51.29	–	–
لبنان	50.1	60.95	–	–
المغرب	–	–	–	–
عمان	–	–	–	–
تونس	–	29.01	–	–

Source: https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion, consulté le:15/05/2025 à:15:00

شكل رقم 2-3 :نسبة إستخدام الصراف الألي ATMs في بعض دول MENA خلال السنوات (%) خلال السنوات 2021/2017/2014/2011

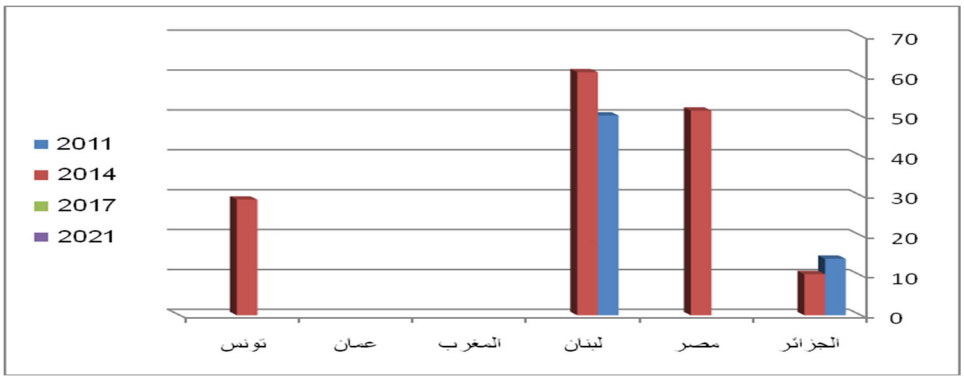

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم2-4

التحليل : يوضح الرسم البياني النسبة المئوية للأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 فما فوق والذين إستخدموا جهاز الصراف الالي في هاته الدول

- ✓ تونس :في عام 2014 تظهر تونس معدل إستخدام ملحوظ لأجهزة الصراف الالي حيث بلغ 32 بالمئة بسبب مرورها بمرحلة إنتقال ساسي بعد الثورة في 2011 ومع ذلك لا تتوفر بيانات للسنوات الأخرى "2021/2017/2011" .
- ✓ عمان والمغرب :لا تتووفر أي بيانات لأي من السنوات الممثلة بسبب عدم توفر البيانات في سنوات الدراسة في البنك الدولي.
- ✓ لبنان:يظهر لبنان أعلى معدل إستخدام لأجهزة الصراف الالي بين الدول المعروضة في 2014 حيث بلغ حوالي 68 بالمئة وبحلول عام 2021 إنخفض هذا الرقم بشكل ملحوظ حوالي 50 بالمئة قد يعكس ازمة اقتصادية او فقدان الثقة في الجهاز المصرفي .
- ✓ مصر:على غرار تونس تتوفر بيانات عام 2014 فقط لمصر حيث تظهر معدل إستخدام لأجهزة الصراف الالي يبلغ حوالي 58 بالمئة يفسر ذلك بتبني جيد للخدمات المصرفية الالية في ذلك الوقت و بنية تحتية جيدة والتوجه نحو الرقمنة .
- ✓ الجزائر: تظهر الجزائر إتجاها متزايدا في إستخدام أجهزة الصراف الألي في عام 2014 كان المعدل حوالي 16 بالمئة وقد زاد هذا إلى حوالي 20 بالمئة في عام 2021 يعكس هذا جهودا لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية وزيادة الوعي باهمية إستخدام الصراف الالي او تحسن في البنية المالية التحتية.

المطلب الثاني :تقدير النماذج القياسية

يشمل هذا المطلب تقدير النماذج القياسية لإختبار طبيعة العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENAخلال فترة الدراسة "2010 /2023"

فيمايلي نوضح خطوات الدراسة القياسية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 2-2: مخطط يوضح خطوات الدراسة القياسية

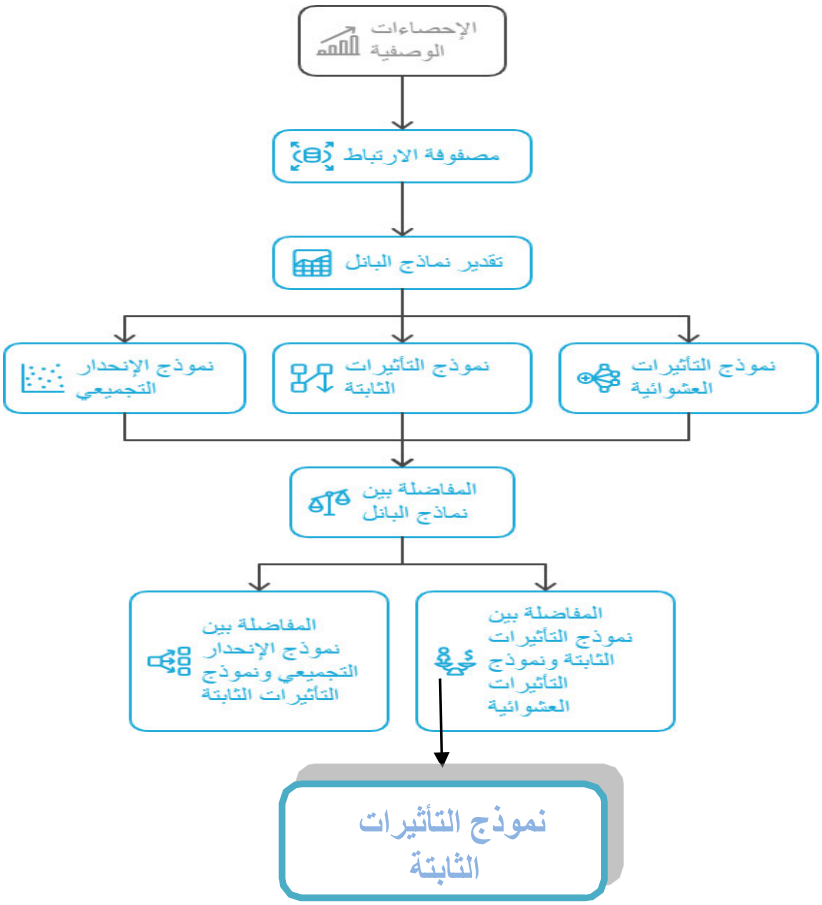

المصدر: من إعداد الطالبتين

أولا: الإحصاءات الوصفية:

في البداية لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية المدرجة في النموذج للتأكد من خلوه من المشاكل القياسية

جدول رقم 2-5: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	BP	CP	DP	OP
Mean	43.43949	7.608333	23.88798	5.005357
Median	40.04408	4.310000	21.86000	1.810000
Maximum	83.59541	26.62000	53.01000	31.54000
Minimum	12.11114	0.190000	5.110000	0.070000
Std. Dev.	19.38660	7.304419	9.792473	7.463234
Skewness	0.546904	1.214576	0.727286	2.129949
Kurtosis	2.361905	2.987766	3.124862	6.690341
Jarque-Bera	5.612538	20.65325	7.459787	111.1787
Probability	0.060430	0.000033	0.023995	0.000000
Sum	3648.917	639.1000	2006.590	420.4500
Sum Sq. Dev.	31194.75	4428.427	7959.080	4623.088
Observations	84	84	84	84

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

- ✓ نلاحظ أن متوسط انتشار الحسابات المصرفية (BP) بلغ 43.44 بانحراف معياري 19.39 بأدنى قيمة له بلغت 12.11 وأعلى قيمة بلغت83.6.
- ✓ نلاحظ أن متوسط إنتشار بطاقات الائتمان(CP) بلغ 7.6 بانحراف معياري 7.3 بأدنى قيمة له 0.19 وأعلى قيمة 26.62؛
- ✓ نلاحظ أن متوسط إنتشار بطاقات الخصم(DP) بلغ 23.89 بانحراف معياري 9.8بأدنى قيمة له بلغت 5.11 وأعلى قيمة بلغت 53.01.
- ✓ نلاحظ أن متوسط إنتشار الخدمات المصرفية عبر الانترنت(OP) بلغ 5 بانحراف معياري 7.46 بأدنى قيمة له بلغت 0.07 وأعلى قيمة بلغت 31.54.

ثانيا: مصفوفة الإرتباط

يسمح إختبار فحص مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الإرتباط الممكنة بين هذه المتغيرات للتأكد من خلو النموذج من مشكل الإرتباط بين المتغيرات التفسيرية يجب أن يكون هذا الإرتباط ضعيف أي يستحسن ألا تتجاوز نسبة الإرتباط 50%، فيما يلي نوضح نتائج الإرتباط بين متغيرات دراستنا في الجدول التالي :

جدول رقم 2-7: مصفوفة الإرتباط

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 04/22/25 Time: 21:03
Sample: 2010 2023
Included observations: 84

Covariance Correlation t-Statistic Probability	BP	CP	DP	OP
BP	371.3660 1.000000 ----- -----			
CP	101.6725 0.726637 9.577539 0.0000	52.71936 1.000000 ----- -----		
DP	153.3882 0.817710 12.86358 0.0000	55.41990 0.784131 11.44162 0.0000	94.75096 1.000000 ----- -----	

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

تظهر مصفوفة الارتباط الموضحة أعلاه أن هناك ارتباطا موجب ذو معنوية احصائية بين المتغير التابع انتشار الحسابات المصرفية (BP)وباقي المتغيرات التفسيرية والمتمثلة فبانتشار بطاقات الإئتمان (CP)،انتشار بطاقات الخصم (DP)،انتشار الخدمات المصرفية عبر الأنترنت(OP) ويمكن أن يشير ذلك إلى أن زيادة تبني التكنولوجيا المالية يمكن أن يساهم في دعم الشمول المالي في دول العينة خلال فترة الدراسة.

ثالثا: تقدير نماذج البانل

نقوم بتقدير معلمات النموذج بالاعتماد على سلسلة البيانات المقطعية عبر الزمن، وذلك من خلال تقدير النماذج الثلاثة للبانل: النموذج التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model)، نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model) والموضحة أدناه :

جدول رقم2-7: تقدير نموذج الإنحدار التجميعي

Dependent Variable: BP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/22/25 Time: 21:18
Sample: 2010 2023
Periods included: 14
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP	0.196727	0.253540	0.775919	0.4401
DP	0.943412	0.192186	4.908850	0.0000
OP	1.014185	0.223586	4.536001	0.0000
C	14.33018	3.470494	4.129146	0.0001

Root MSE	9.606211	R-squared	0.751514
Mean dependent var	43.43949	Adjusted R-squared	0.742196
S.D. dependent var	19.38660	S.E. of regression	9.843437
Akaike info criterion	7.457935	Sum squared resid	7751.460
			09.2333
			0.64988
			000000

Dependent Variable: BP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/22/25 Time: 21:19
Sample: 2010 2023
Periods included: 14
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP	-1.948899	0.271020	-7.190973	0.0000
DP	0.850086	0.116626	7.289004	0.0000
OP	0.523774	0.174999	2.993015	0.0037
C	35.33885	3.012422	11.73104	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	5.176047	R-squared	0.927857
Mean dependent var	43.43949	Adjusted R-squared	0.920162
S.D. dependent var	19.38660	S.E. of regression	5.477814
Akaike info criterion	6.340246	Sum squared resid	2250.483
Schwarz criterion	6.600691	Log likelihood	-257.2903
Hannan-Quinn criter.	6.444943	F-statistic	120.5752
Durbin-Watson stat	0.442838	Prob(F-statistic)	0.000000

جدول رقم 2-9:تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: BP
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/22/25 Time: 21:19
Sample: 2010 2023
Periods included: 14
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 84
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP	-1.289634	0.236183	-5.460327	0.0000
DP	0.844311	0.116229	7.264221	0.0000
OP	0.808273	0.163388	4.946949	0.0000
C	29.03688	4.253017	6.827361	0.0000

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	7.984751	0.6800
Idiosyncratic random	5.477814	0.3200

Weighted Statistics

Root MSE	6.067340	R-squared	0.580365
Mean dependent var	7.834057	Adjusted R-squared	0.564629
S.D. dependent var	9.422432	S.E. of regression	6.217173
Sum squared resid	3092.259	F-statistic	36.88060

ثم نقوم بالمفاضلة بين النماذج الثلاثة، واختيار أنسبها من خلال إجراء اختبارين ، كما هو موضح أدناه.

رابعاً: المفاضلة بي ن نماذج البانل: تتم المفاضلة بين النماذج الثلاثة السابقة أعلاه، من خلال الإختبارين الآتيين:

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

- ✓ **إختبارLikelihood Ratio**: للاختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية؛
- ✓ **إختبار Hausman**: للاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

المفاضلة بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة: من أجل القيام بعملية المفاضلة، بين نموذج الإنحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نستخدم اختبار (likelihood) بالاعتماد على الفرضيات التالية:

- ✓ **H0:**لا يوجد تأثيرات ثابتة (النموذج التجميعي الأفضل)
- ✓ **H1:**يوجد تأثيرات ثابتة (نموذج التأثيرات الثابتة الأفضل).

جدول رقم 2-10 : نتائج اختبار likelihood

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: Untitled
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	36.665305	(5,75)	0.0000
Cross-section Chi-square	103.885846	5	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

من خلال النتائج أعلاه الذي يوضح نتائج إختبارlikelihood Ratio نلاحظ أن Prob تساوي 0.000 وهي أقل من 5% وعلية نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب للدراسة.

المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية: من أجل القيام بعملية المفاضلة، بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية نستخدم اختبار Housman Test بالاعتماد على الفرضيات التالية:

- ✓ **H0:** لا يوجد تأثيرات ثابتة (النموذج التأثيرات العشوائية الأفضل)؛
- ✓ **H1:** يوجد تأثيرات ثابتة (نموذج التأثيرات الثابتة الأفضل).

جدول رقم 2-11: نتائج اختبار Hausman

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	26.053185	3	0.0000

من خلال الشكل أعلاه الذي يوضح نتائج إختبارHausman Test نلاحظ أن قيمة المعنوية الاحصائية prob تساوي 0.0000، وهي أقل من 5% و بالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص علي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأنسب لدراسة نموذج تأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي .

خامسا:الاختبارات الإحصائية للنموذج المناسب لتأثير التكنولوجيا المالية على الشمول المالي :بعد تقدير النموذج الأمثل للدراسة، يتعين علينا تحليل الاختبارات الاحصائية أو المعنوية الاحصائية للمعلمات

أ-اختبار الدلالة الاحصائية للمتغيرات: لإختبارها نصيغ الفرضيتين التاليتين:

H_0 :$\beta 0=0$

H_1 :$\beta 0\neq 0$

أ.1- اختبار الدلالة الاحصائية لمعلمة الحد الثابت: انطلاقا من الملحق رقم (1) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الاحصائية Prob لـــβ_0 تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 أي أن $\beta 0$ تختلف معنويا عن الصفر، بمعنى أن القيمة المقدرة لها دلالة احصائية في الواقع عند مستوى الدلالة 5%.

أ.2- اختبار الدلالة الاحصائية لمعلمة المتغير المستقل CAV: انطلاقا من الملحق رقم (1) والفرضيتين السابقتين نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الاحصائية Prob لـــ$\beta 1$ تساوي (0.000) وهي أقل من 0.05 ومنه نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلةH_1 أي أن β_0 تختلف معنويا عن الصفر، بمعنى أن القيمة المقدرة لها دلالة احصائية في الواقع عند مستوى الدلالة 5% وهو ما يعني أن هناك تأثير بين المتغير المستقل وهو التكنولوجيا المالية والمتغير التابع وهو الشمول المالي .

ب- اختبار المعنوية الكلية الاحصائية للنموذج: لاختبارها نقوم بوضع الفرضيتين:

H0 :$\beta 0= \beta 1= 0$

H1 :oumois($\beta j\neq 0$)

من خلال الملحق (1) نلاحظ أن احتمالية احصائية فيشر تساوي 0.0000 وهي أقل من 0.05، وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، بمعنى أن النموذج مقبول إحصائيا ويوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر.

ج- جودة التوفيق للنموذج: يتم اختبارها بالاعتماد على معامل التحديد R-squared=0.927857، والذي يساوي92.78% الملحق رقم (1) ، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة للنموذج المقدر تفسر نسبة 92.78% من المتغير التابع وهي نسبة جيدة، أما النسبة المتبقية فترجع لأسباب أخرى غير مدرجة في النموذج، بمعنى أن مانسبته 92.78% من نسبة التكنولوجيا المالية ناتج عن تغير في الشمول المالي وإنما قيمته 7.22% المتبقية فتفسرها متغيرات أخرى غير مدمجة في النموذج.

د-معادلة النموذج:

بناءا على الملحق رقم(1) فإن نتيجة معادلة تقدير النموذج تكون كالآتي :

$$BP = 35.33 - 1.94CP + 0.85DP + 0.52OP$$

من المعادلة أعلاه نلاحظ:

-هناك علاقة إيجابية تربط بين المتغيرين المستقلين (OP) و (DP) مع المتغير التابع (BP) لأن COE=(0.85,0.52) على الترتيب ,أي إن الزيادة بوحدة واحدة من (OP)يؤدي الى ارتفاع (BP)ب 0.52، والزيادة بوحدة واحدة من (CP)يؤدي الى ارتفاع (BP)ب 0.85

- هناك علاقة سلبية تربط بين المتغير المستقل (CP) مع المتغير التابع (BP) لأن COE=(-1.94) ,أي إن الزيادة بوحدة واحدة من (CP)يؤدي الى انخفاض (BP)ب 1.94

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها

سنقوم في هذا المطلب بتحليل نتائج الدراسة القياسية التي تم عرضها في المطلب الأول مع تفسيرها ومناقشتها.

مناقشة وتفسير نتائج الدراسة القياسية وإختبار الفرضيات:

بعد القيام بالدراسة القياسية وإجراء مجموعة من الإختبارات القياسية التشخيصية ومع ماتم تناوله في الجانب النظري من الدراسة وبالمقارنة مع ماتوصلت إليه الدراسات السابقة، سنقوم بمناقشة النتائج وتفسيرها وإختبار فرضيتها من خلال نتائج المعادلة (النموذج) المقدرة، حيث نصت الفرضية الأخيرة أنه يمكن أن تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي

في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقياMENA خلال فترة الدراسة فمن حيث نتائج تقدير معادلة النموذج المقدر تم إختبار هذه الفرضية وتوصلنا لوجود تباين معلمات مؤشرات الشمول المالي المعتمدة في الدراسة ما عدا مؤشر إنتشار بطاقات الإتمان من حيث الدلالة إذ أن النتائج أشارت إلى مايلي:

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين إنتشار بطاقات الخصم DP والشمول المالي خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات وتقليل الإعتماد على النقد فهاته البطاقات تقلل من الحاجة إلى إستخدام النقد في المعاملات اليومية للمواطنين ،ودعم الحكومات والمؤسسات المالية وذلك لتعزيز الشمول المالي حيث تمكن من الحصول على الخدمة في أي وقت وحيثما وجدت الشبكات التابعة لها.
- وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين إنتشار بطاقات الائتمان CPوالشمول المالي خلال فترة الدراسة كون أن هاته البطاقات ليست موجهة للفئات المستعبدة مالياً أي لفئة محدودة من السكان و السبب الجوهري والرئيسي هو المخاوف الشرعية والدينية ففي هاته الدول توجد العديد من التحفظات الدينية على التعامل بالفوائد "الربا" وهو ما يرتبط عادة ببطاقات الائتمان وهذا قد يؤدي إلى عزوف شريحة من المجتمع عن إستخدامها رغم توفرها.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين إنتشار الخدمات المصرفية عبر الأنترنت والشمول المالي خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى توسيع نطاق الخدمة المصرفية عبر الأنترنت وسهولتها، بالإضافة لخفض التكاليف فالخدمات الرقمية أو الخدمات عبر الأنترنت تقلل من التكاليف التشغيلية للمصارف ، وبالتالي يمكنها تقديم خدمات مالية بتكاليف أقل وهو ما يشجع العديد من المواطنين على فتح حسابات بنكية وإستخدام الخدمات المصرفية وتعزيز الثقة والشفافية فهاته الخدمات تتيح متابعة العمليات بشكل لحظي وتفصيلي مما يعزز الشفافية ويزيد ثقة الأفراد بالنظام المصرفي بهاته الدول .

وبناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن القول أن للتكنولوجيا أثر نسبي على تعزيز الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال فترة الدراسة، وعليه تم قبول الفرضية الثالثة والأخيرة نسبيا وهذا مايتفق مع دراسة نهلة أبو العز (2021) .

خلاصة الفصل :

تم التطرق في هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية التي تم التركيز فيها على مساهمة التكنولوجيا المالية على الشمول المالي وذلك بتحديد المتغيرات التي تتمثل في إنتشار بطاقات الخصم والإئتمان والخدمات المصرفية عبر الأنترنت حيث قمنا بمناقشة وتفسير نتائج الدراسة القياسية بإستخدام نماذج البانل والإجابة عن الإشكالية الرئيسية ، وصولا إلى أن جميع المؤشرات تساعد في تعزيز الشمول المالي على عكس مؤشر إنتشار بطاقات الإئتمان ، بالرغم من إزدياد إهتمام دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالخدمات المالية المصرفية والسعي لإيصالها لكافة شرائح المجتمع إلى أن أغلبية الأفراد لا يستعملون بطاقات الإئتمان مع أنهم يمتلكون بطاقات الدفع ويعود السبب في ذلك إلى المخاوف الدينية والشرعية فأغلبية مجتمعات هاته الدول هي مجتمعات إسلامية تنفي شريعتها هذه الأنواع من البطاقات .

51

الخاتمة

لقد قمنا بمعالجة إشكالية الدراسة ضمن فصلين، الفصل الأول يعتبر بمثابة الخلفية النظرية أما الفصل الثاني فكان يتضمن الجانب التطبيقي، وذلك باستخدام المنهج الوصفي وأدوات كمية وإحصائية , لاختبار الفرضيات التي تم التطرق لها في مستهل الدراسة، ومنه الإجابة على الإشكالية المطروحة، وبعد الدراسة الوصفية التحليلية والدراسة القياسية يمكن عرض نتائج الدراسة، توصيات وآفاق البحث في النقاط الموالية:

1- نتائج الدراسة

أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من نفي أو إثبات صحة الفرضيات الموضوعة، وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

- لا تعد بطاقات الإئتمان أداة فعالة في تعزيز الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA نظرا لطبيعة مجتمعاتها الإسلامية التي تتحفظ على المنتجات المالية الإسلامية التي تنطوي على الفوائد "الربا" ،وهو ما يجعل العديد من السكان يتجنبون إستخدام هذه البطاقات لأسباب دينية.

- تشكل زيادة معدلات الشمول المالي أولوية إستراتيجية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ,MENA إذ يسهم دمج الأفراد غير المشمولين في النظام المالي الرسمي في تحسين الإستقرار ، وتوسيع فرص الوصول إلى التمويل ،وتعزيز العدالة الإجتماعية .

- إرتفاع وتيرة إستخدام الخدمات المصرفية عبر الأنترنت والبطاقات البنكية "الخصم" وهو ما ساهم في دمج فئات جديدة ضمن النظام المالي الرسمي ،خاصة في المناطق الحضارية ومع ذلك يضل الإستخدام محدودا في المناطق الريفية بسبب ضعف التغطية الرقمية ومحدودية الوعي المالي .

- للتكنولوجيا المالية أثر نسبي على تعزيز الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA خلال فترة الدراسة.

2-إختبار فرضيات الدراسة: بناءا على النتائج المتوصل إليها نقوم باختبار فرضيات الدراسة على النحو الموالي:

- نصت **الفرضية الأولى** على أنه "يمكن أن تسهم التكنولوجيا المالية بشكل كبير في تحسين الوصول للخدمات المالية من خلال توسيع النطاق وتقديم حلول مالية مبتكرة وكذا تخفيض التكاليف "، وبعد عرض الإطار النظري للدراسة، تم التوصل إلى أن التكنولوجيا المالية قد ساهمت فعليا في توسيع نطاق الخدمات المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA من خلال تمكين شرائح سكانية كانت مستبعدة ماليا سابقا من الوصول إلى حلول مالية رقمية وتوفير أدوات دفع إلكترونية وخدمات تمويل بديلة وبالتالي تم قبول الفرضية الفرضية الأولى.
- نصت **الفرضية الثانية** على أنه "تتمتع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA بزيادة واضحة في مستويات الشمول المالي وتطوره مقارنة بغيرها من الدول "،من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة القياسية ، ثم التوصل إلى أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد شهدت زيادة واضحة في مستويات الشمول المالي خلال السنوات الأخيرة ، مدعومة بتوسع إستخدام التكنولوجيا المالية وإعتمادها على أدوات رقمية مبتكرة مثل المحافظ الإلكترونية

وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول فهذه المؤشرات تعكس تفوقاً واضحاً لدول المنطقة في مجال الشمول المالي مما أدى إلى تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لفئات واسعة من السكان مثل مصر والمغرب وتونس قد حققت تقدما ملحوظا في هذا المجال خلال السنوات الأخيرة وبالتالي قبول الفرضية الثانية .

-نصت **الفرضية الثالثة** على أنه "يمكن أن تسهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA "، من خلال نتائج الدراسة القياسية ، تم التوصل أنه عددا من هذه الدول تبنت إستراتيجيات وطنية لتطوير التكنولوجيا المالية بما في ذلك دعم الإبتكار وتسهيل الترخيص للمؤسسات المالية التكنولوجية وتوسيع إستخدام الهواتف الذكية والأنترنت في المعاملات المالية فقد برز هذا التوجه بوضوح في مصر وعليه فإن نتائج الدراسة تؤكد وجود علاقة إيجابية بين تطور التكنولوجيا المالية وتحسن مؤشرات الشمول المالي في المنطقة ، وبالتالي تم قبول الفرضية الثالثة.

3-التوصيات:

- ❖ قيام دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بإستبدال القوانين والتشريعات التنظيمية بشكل دائم لمواكبة التطورات السريعة في مجال التكنولوجيا المالية .
- ❖ دعم الإبتكار والأفكار الشبابية في مجال التكنولوجيا المالية والقيام بتمويلات ميسرة لهاته الأفكار من أجل تطبيقها والنهوض بهذا القطاع .
- ❖ القيام بحملات توعية للأفراد القاطنين بالمناطق النائية وتمكينهم من الوصول إلى الأنترنت وخدمات الدفع الرقمي من خلال تحسين تغطية شيكات الإتصال وتوفير أجهزة ذكيو يمكن أن تكون مدعومة من الدولة .
- ❖ تحسين جودة وكفاءة الخدمات المالية الرقمية وتطويرها ليسهل إستخدامها مما يضمن تجربة مستخدم سلسة وأمنة .
- ❖ تطوير وخلق مننجات مالية ورقمية إضافية تتوافق مع الشريعة الإسلامية أي بدائل إئتمانية رقمية تعتمد على صيغ تمويل إسلامية .

4-آفاق البحث

حاولت الدراسة الإجابة على الإشكالية المطروحة باستخدام عدة طرق في تحليل الموضوع، إضافة إلى استخدام مجموعة من الأدوات المساعدة في تشخيص المشكل، كما أن البحث في دراسة الحالة اقتصر على عدد محدود من الدول داخل منطقة الشرق الأاوسط وشمال إفريقيا MENA ، وعليه يمكن تصور دراسة مفصلة تشمل :

مقارنة شاملة بين الدول العربية وغير العربية داخل المنطقة أو التعمق في تحليل دور أحد المؤشرات خاصة في تعزيز الشمول المالي في منطقة الدراسة .

قائمة المصادر والمراجع

أولا- قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أ- الأطروحات والمذكرات

1. . بيسان بوشارب، (**دور التكنولوجيا المالية في تسويق الخدمات المصرفية الإسلامية دوليا -دراسة حالة بنك السلام)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالثLMD في العلوم التجارية، تخصص تسويق وتجارة دولية، جامعة الشهيد العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
2. سهير، بن ساسي نجود بوطبخ،(**دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية)**, ماستر أكادي جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل.
3. قميش خولة **,(متطلبات تفعيل التكنولوجيا المالية في الصناعة المصرفية في الجزائر على ضوء تجارب بعض الدول)**, مذكرة شهادة دكتورا أكاديمي ,جامعة فرحات عباس .
4. محمدي ميمونة,رومان فاطيمة الزهراء **,(دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي تجارب دولية الصين و الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2019/2010)** ,مذكرة ماستر أكاديمي ,جامعة إبن خلدون ,تيارت.
5. سمير عبد الله، حبيبحن, علي جبارين,محمدحتاوي, (الشمول المالي في فلسطين",معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ,القدس رام الله
6. حنين محمد بدر عجور، **(دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة -البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة))**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية -غزة، فلسطين، ،2017

ب- البحوث والدراسات

1. أية، عادل محمود عوض،(**"أثر تطبيق الشمول المالي على المخاطر الائتمانية بالبنوك وإنعكاس ذلك على أدائها المالي): دراسة تطبيقية"**، بحث مستخلص من رسالة دكتوراه، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث 2021 .
2. ومضة وبيفورت، (التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية) ،2017

ج- التقارير

1. عبد الكريم بوغزالة أمحمد، الأخضر بن عمر،(**دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الجزائر 2023/2016)**،الملتقى الدولي الافتراضي : البيانات الضخمة و الاقتصاد الرقمي كفيلة لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النامية "الفرص، التحديات والأفاق"، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ، 18 جوان 2022.

د- الصحف، المجلات والمقابلات التلفزيونية

1 أحمد خروبي لقواس، **(الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي -تجربة المملكة العربية السعودية)**- مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد04 , العدد01 , الجزائر .

2 محمد عبد العليم صابر،(**التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية)**، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات،عدد .

3 عبد القادر مطاوي، **(متطلبات إرساء التكنولوجيا المصرفية في دعم الذكاء التنافسي بالبنوك الجزائرية)**، مجلة أكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ، قسم علوم اقتصادية والقانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلّف الجزائر، 10صادرفي جوان2013

4 جواني صونيا، مريم تعديلة،**(دور التكنولوجيا المالية في تعزي الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 2، العدد 2.

5 عبد الحميد بن ناصر، راضية مصداع، **(دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي وانعكاساتها على القطاع المصرفي")**، مجلة المدبر، المجلد 09، رقم 03، 2022.

6 بوسليماني صليحة , بريش فايزة ,(واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر) , مجلة التكامل الاقتصادي ,المجلد 11 العدد01 , جامعة الجزائر03, 2023

7 عريس عمار، بوزرب خير الدين، (شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في جائحة كوفيد :14- الفرص والتحديات)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد،08 العدد،01 ,جامعة جيجل، الجزائر، ،2023 .

8 بن يزة شيماء، بوكثير جبار، **(التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية من أجل تحقيق شمول مالي مستدام -عرض نماذج وتجارب ناجحة)**، مجلة التكامل الاقتصاد ، المجلد،11 العدد،01 , جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2023.

9 يحياوي نور الهدى، قلوش عبد الله، **(التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي والاجتماعي في الصين- دراسة مؤسسة علي بابا ومجموعة النملة للخدمات المالية بالصين)**، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، المجلد 04, العدد01 , جامعة جيلالي ليابس، سيد بلعباس، الجزائر،2023 .

10 عميروش إيمان، قماز نجوم,(**مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي الرقمي -دراسة تجربة دولة كينيا)**، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد13, العدد01 , جامعة فرحات عباس سطيف01, الجزائر.

11 اسيا بن ساسي ,خضرة دحو,حسيني اسحاق ,(**علاقة التكنولوجيا المالية الرقمية بالشمول المالي**),مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية,المجلد 05 ,العدد03 ,السنة 2023.

12 بن قيدة مروان، بهناس عباس،(**الإمكانات والفرص الواعدة للاستثمار في التكنولوجيا المالية وأثره على دعم الشمول المالي بالبلدان العربية)**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 12 ، العدد01 جامعة المدية، الجزائر، ،2023 .

ثانيا- قائمة المراجع باللغات الأجنبية

Books

Theses

Journals&researches

Standards and reports

Websites :

https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion#

الملاحق

الملحق رقم 01: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Dependent Variable: BP
Method: Panel Least Squares
Date: 04/22/25 Time: 21:19
Sample: 2010 2023
Periods included: 14
Cross-sections included: 6
Total panel (balanced) observations: 84

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CP	-1.948899	0.271020	-7.190973	0.0000
DP	0.850086	0.116626	7.289004	0.0000
OP	0.523774	0.174999	2.993015	0.0037
C	35.33885	3.012422	11.73104	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	5.176047	R-squared	0.927857
Mean dependent var	43.43949	Adjusted R-squared	0.920162
S.D. dependent var	19.38660	S.E. of regression	5.477814
Akaike info criterion	6.340246	Sum squared resid	2250.483
Schwarz criterion	6.600691	Log likelihood	-257.2903
Hannan-Quinn criter.	6.444943	F-statistic	120.5752
Durbin-Watson stat	0.442838	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر:مخرجات برنامج Eviews12

الملحق رقم (2): البيانات المعتمدة في الدراسة القياسية

	years	BP	CP	DP	OP
الجزائر	2010	29.025	4.27	13.31	0.07
	2011	31.0455	1.16	13.54	0.09
	2012	33.1491	2.01	15.83	0.13
	2013	35.3305	3.5	18.5	0.19
	2014	37.5827	6.07	21.63	0.29
	2015	39.8978	4.92	21.06	0.43
	2016	42.2668	3.99	20.51	0.56
	2017	44.6796	3.24	19.97	0.71
	2018	47.1252	3.12	20.66	0.84
	2019	49.5923	3	21.37	1.12
	2020	52.0687	2.88	22.11	1.36
	2021	54.5424	2.77	22.87	1.65
	2022	57.0013	2.91	22.64	1.97
	2023	59.4334	3.17	22.61	2.35
مصر	2010	12.1111	4.27	13.31	0.4
	2011	13.6547	1.39	5.11	0.58
	2012	15.3404	1.54	6.3	0.72
	2013	17.1701	1.7	7.77	0.95

	2014	19.1435	1.88	9.58	1.31
	2015	21.2579	2.27	13.15	1.72
	2016	23.5082	2.75	18.04	2.2
	2017	25.8869	3.33	24.76	2.8
	2018	28.3841	3.19	24.06	3.4
	2019	30.9876	3.05	23.39	4.79
	2020	33.6831	2.92	22.73	6.89
	2021	36.4545	2.8	22.09	8.31
	2022	39.2846	2.77	21.82	9.93
	2023	42.155	2.76	22.04	11.65
المغرب	2010	15.2104	4.27	13.31	0.11
	2011	16.9207	4.31	13.89	0.14
	2012	18.7868	4.49	15.34	0.2
	2013	20.8083	5.35	16.15	0.25
	2014	22.9817	6	16.95	0.3
	2015	25.301	6.32	18.1	0.37
	2016	27.7573	5.76	20.35	0.45
	2017	30.3388	0.19	21.12	0.57
	2018	33.0315	0.29	23.38	0.72
	2019	35.819	0.45	25.88	0.98
	2020	38.6831	0.68	28.65	1.32
	2021	41.6045	1.05	31.72	1.56
	2022	44.563	1.16	31.89	1.89
	2023	47.538	1.34	33.12	2.26
تونس	2010	21.57	4.27	13.31	0.33
	2011	23.2851	4.31	13.89	0.41
	2012	25.0965	4.49	15.34	0.51
	2013	27.0028	5.35	16.15	0.63
	2014	29.0011	6.83	12.25	0.78
	2015	31.0875	6.93	15.21	0.92
	2016	33.2568	7.03	18.89	1.14
	2017	35.5024	7.13	23.46	1.49
	2018	37.8166	5.42	22.67	2
	2019	40.1903	4.12	21.9	2.41
	2020	42.6136	3.13	21.16	2.94
	2021	45.0755	2.38	20.45	3.53
	2022	47.5643	2.68	20.35	4.19
	2023	50.0678	2.62	20.33	4.93
لبنان	2010	33.6296	21.93	27.89	0.69
	2011	35.8014	11.37	21.42	0.96
	2012	38.042	11.14	24.85	1.31

	2013	40.3435	10.92	28.83	1.73
	2014	42.6971	10.7	33.45	2.06
	2015	45.0928	11.96	33.89	2.4
	2016	47.52	13.37	34.34	2.86
	2017	49.9675	14.94	34.8	3.38
	2018	52.4235	9.99	28.62	3.97
	2019	54.8761	6.68	23.54	4.63
	2020	57.3136	4.47	19.36	5.36
	2021	59.7242	2.99	15.92	6.19
	2022	62.0968	5.75	20.76	7.09
	2023	64.4211	5.02	19.18	8.08
عمان	2010	71.8782	21.93	27.89	5.37
	2011	72.6641	26.62	53.01	7.27
	2012	73.4682	22.24	29.86	9.46
	2013	74.2909	21.23	34.32	11.79
	2014	75.1324	20.86	38.78	14.1
	2015	75.9931	20.98	39.84	16.32
	2016	76.8731	21.47	41.36	18.42
	2017	77.7729	21.7	42.33	20.42
	2018	78.6925	21.63	42.65	22.35
	2019	79.6322	21.38	42.52	24.25
	2020	80.5923	21.26	42.59	26.08
	2021	81.5727	21.33	42.67	27.89
	2022	82.5738	21.52	42.84	29.74
	2023	83.5954	21.74	43.11	31.54

المصدر: من إعداد الطالبتين إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي

الإهداء..... IV **الشكر والتقدير**..... **ملخص**..... **قائمة المحتويات**..... **قائمة الجداول**..... **قائمة الأشكال البيانية**..... **قائمةالرموز والاختصارات**..... **قائمة الملاحق**.....
المقدمة.....أ

الفصل الأول:

تمهيد..... 2

المبحث الأول: العلاقة النظرية بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي.....
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية .....
الفرع الأول : تعريف التكنولوجيا المالية ونشأتها .....
الفرع الثاني :خصائص التكنولوجيا المالية .....
الفرع الثالث :أهمية ومجالات التكنولوجيا المالية .....
الفرع الرابع : أشكال التقنيات الرقمية للتكنولوجيا المالية ،مزاياها وعيوبها .....
المطلب الثاني : مفاهيم أساسية حول الشمول المالي .....
الفرع الأول **:** نشأة وتعريف الشمول المالي **.....**
الفرع الثاني: أبعاد وأهداف الشمول المالي ومؤشرات قياسه**.....**
الفرع الثالث:معوقات إنتشار الشمول المالي**.....**
المطلب الثالث : ربط العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي .....
الفرع الأول **:** شركات التكنولوجيا المالية كمرتكز لتعزيز الشمول المالي .....
الفرع الثاني :إسهامات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي .....
الفرع الثالث:إنعكاسات التكنولوجيا المالية على الشمول المالي.....
المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي .....
المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة.....
الفرع الأول:عرض الدراسات باللغة العربية .....
الفرع الثاني :عرض الدراسات باللغة الأجنبية .....
المطلب الثاني :مناقشة الدراسات السابقة .....

فهرس المحتويات

أولا:المناقشة..... ثانيا:أوجه الإتفاق والإختلاف بين الدراسات السابقة ..... ثالثا:الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية ..... رابعا: جوانب الإستفادة من الدراسات السابقة ..... **خلاصة الفصل**.....

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد.....
المبحث الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة.....
المطلب الاول : بينات الدراسة ومصادرها .....
المطلب الثاني : منهجية وادوات الدراسة .....
المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة التطبيقية وتحليلها ومناقشتها .....
المطلب الاول : قراءة تحليلية لمدى تطبيق الشمول المالي في دول العينة المختارة .....
المطلب الثاني : تقدير النماذج القياسية .....
المطلب الثالث : تحليل نتائج الدراسة الميدانية ومنقاشتها .....
خلاصة الفصل.....
الخاتمة.....
قائمة المصادر والمراجع.....
الملاحق.....